گـۆڤـاری زانـکـۆی ڕاپـەڕیــن
Journal of University of Raparin.
مجلة جامعة رابرين

E-ISSN: 2522 – 7130 P-ISSN: 2410 – 1036
This work is licensed under CC-BY-NC-ND 4.0
DOI:10.26750/Vol(11).No(1).Paper10

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٢/٠٩/٢٦
تاريخ الــقبول: ٢٠٢٢/١١/٢٢
تاريخ النـــشر: ٢٠٢٤/٠٢/٢٩

أنْمَاطُ التّحويلِ في الجُمْلَةِ الاسْمِيّة في دِيْوانِ عَلِي مَحْمُود طَه (ت1949هـ) –دِرَاسَة نَحويَّة

كواكب كريم غفور [1] - كبرى جليل حسين قسم اللغة العربيّة[2]

kawakb.kareem@garmian.edu.krd kubra.jalil@garmian.edu.kurd

[٢+١]اللغة العربيّة، كلية التّربية، جامعة كرميان، كلار، إقليم كوردستان، العراق.

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن الأنماط والصور التي أتت عليها الجملة الاسميّة في ديوان شاعر من شعراء العصر الحديث مبينة الأثر المعنوي الذي أحدثه تعدد الأنماط، فسلطت الضّوء على التّراكيب التي طرأتْ عليها تحولاتٌ إجباريّةٌ واختياريّة، مِن تقديمٍ وتأخيرٍ، وحذفٍ، وعدولٍ عن المطابقة، وتحويلٍ بزيادة النّواسخ، وعالجتِ الدراسة الأنماط النحويّة كما عالجها النحاة القدماء، لا كما عالجها التّحويليون المحدثون، فالنحاة القدماء أشاروا إلى البنية العميقة ليس بمصطلحها، وإنّما بمفهومها، وهو لفظ (الأصل)، أو (القياس).

الكلمات المفتاحيّة: التّحول، الرّتبة، الحذف، الزّيادة، المهندس.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين:

أمّا بعد:

الشعر نبعٌ لا ينضب، ومعين يتدفق فيروي ظمأ الباحثين فيه، فالشّاعر ينتقي لغته بما تجود به قريحته الشّعريّة وقواعدها ما ليس لغيره، ويتصرف في البنية من أجل لغته الشعريّة، فيحذف ما أصلهُ الذكر، ويقدم ما أصلهُ التأخير، ويخالف ما أصله المطابقة، ويصرف ما حقّهُ المنع، ولا يُعدُّ هذا تقويضًا لقوانين العربية وقواعدها، لاعتماد الشّاعر على المسوغات التي تجيز له فعل ذلك، فضلًا عن ذلك أنّ القواعد النحوية ليست نظامًا جبريًّا في كل حالاتها، ففيها من الأحكام الجائزة التي تفوق حكم الوجوب.

وقد اخترتُ ديوانَ شاعرٍ من العصر الحديث، وهو (علي محمود طه) لدراسة أنماط التّحويل عنده؛ لكثرتها. فقد حرصَ على انتقاء بنيته اللغويّة، وتنويعها بشكلٍ ملحوظ بسبب نزعته التّجديدية.

واعتمدَ البحث المنهج الوصـــفي القائم على الملاحظة والتّأمل، وذلك بالوقوف على أنماط التّحويل في كتب النحو العربي، ثُمّ تتبع ما يظهر منها في ديوان الشـــاعر، بهدف معرفة المســـوغات النّحوية التي أتاحت للشّـــاعر التّفنن في تحويلات الجملة الاســـميّة، وبيان نوع التّحول، والأسباب النحويّة التي دعت لذلك.

وجاء البحث متمثلاً في مقدمة، وتمهيد، وأربعة مطالب، وخاتمة، وقائمة بالمصادر والمراجع، وعنونتُ المطلب الأوّل: بـــالتّحول بالعدول عن الرتبة الأصـليّة، وأمّا الثاني فعنونته بـــالتّحول بالحذف، وأمّا الثالث فعنونته بالتّحول بالعدول عن المطابقة، وأمّا الرّابع فعنونته بالتّحول بزيادة النّواسخ، ثمّ تلت هذه المطالب الخاتمة، والتي بينت فيها خلاصة ما توصّل إليه البحث.

أهمية البحث: تمثلُ الدراســـةُ محاولةً للإســـهامِ في تقديم الديوانِ تقديمًا جديدًا، وذلك بتوظيف علم النّحو في إثراءِ هذا الديوان، فيغدو بذلك مصدرًا علميًّا، ومنهلًا مِن مناهل العلمِ والمعرفةِ يُضاف إلى المكتبة العربية.

مشـكلة البحث: يُعالج البحث قضـيّةً نحويّةً مهمةً، وهي قضـيةُ التّحويل في ديوانِ شـاعرٍ من شـعراء العَصـرِ الحَديثِ للتّعرف على أُسلوبهِ في توظيفهِ لأنماطِ التّحويل، ويسعى البَحثُ إلى تقديمِ صورة جديدة للديوان في ضوء الدراسات النّحوية القديمة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين

التّمهيد

التّحويل في الفكر النّحوي العربي

للتّحويل جذور عند علماء العربيّة، وفي الفكر النحوي القديم، ولم يكن وليد المناهج الحديثة، إذ يقول محمد حماســـة: ((إذا كان التّحويل في الفكر النّحوي التّحويلي قد قام على أساس أنّ هناك لكل جملة ينطق بها المتكلم بنيتين إحداهما عميقة، والأخرى سطحية، وكان لا بُدّ من التّحويل بقواعده المختلفة لكي يقوم بدور نقل البنية العميقة من عالم الفكرة المجردة إلى عالم التحقق الصـــوتي، فإنّ هذه الفكرة نفســـها التي أدت إلى ضـــرورة التّحويل في المنهج التّحويلي الحديث قد وجد بشـــكلٍ أو بآخر في الفكر النحوي العربي القديم)).(حماسة، 1990، ص22)).

وقد عبّر النحويون عن مفهوم البنية العميقة بطرق مختلفة، كقولهم: ((أصـــله كذا)، أو(قياســـه كذا)،أو هو على (تقدير كذا)،أو (تأويله كذا)، أو على (نية كذا)، وغيرها من العبارات التي تعني شـيئًا واحدًا هو أنّ هناك بنيّة عميقة وراء السـطح المنطوق)) (حماسـة، 1990، ص21).

وظهرت ظاهرة التّحويل عند القدماء في تأصيلهم لقضية الأصالة والفرعيّة، والعامل، وقواعد الحذف، وقواعد الزيادة والإقحام، وقواعد إعادة الترتيب.(الرّاجحي: 1979، ص143-158).

وقد أشار ابن جني (ت392ه) إلى قضية الأصالة والفرعيّة قائلًا: ((ومن إصلاح اللفظ قولهم: كأنّ زيدًا عمرٌو. اعلم أنّ أصل هذا الكلام": ز يدٌ كعمرٍو "ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه "إنّ " فقالوا: إن زيدًا كعمرو ثم إنهم بالغوا في توكيد التشـــبيه، فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به وإعلامًا أنّ عقد الكلام عليه، فلما تقدمتِ الكاف وهي جارّة لم يجز أن تباشـــر "إنّ "؛ لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحها فقالوا: كأنَّ زيدًا عمرٌو.)) (ابن جني: 312/1).

ولقد تطرَّقَ تمام حسّـان إلى ظاهرة التّحويل تحت مُسَـمّى (العدول عن الأصـل) كظاهرة نحويّة وصـرفيّة، ذاكرًا مظاهرها النّحوية من تغيير رتبة، أو حذف عنصرٍ، أو زيادته، دون أن يشير إلى علاقتها بالمنهج اللساني التّحويلي (حسّان، 2000، ص127فما بعدها).

المطلب الأوّل: التّحول بالعدول عن الرتبة الأصلية

إنّ الأصل في الجملة الاسميّة أن يتقدم المبتدأ على الخبر، وقد يتحول عن هذا الأصل، فيتخذ صورًا، وأشكالًا متعددة، منها:

أوّلاً: تقديم الخبر على المبتدأ وجوبًا: يجب أن يتقدم الخبر على المبتدأ في مواضع:

1 - أنْ يكون الخبر واجب الصدارة في الجملة، يُمنع تقدم المبتدأ على الخبر، إذا كان الخبر واجب التصدير كأسماء الاستفهام، نحو: أينَ زيدٌ؟،وكيف عمرٌو؟ والمضاف إليه، نحو: صبح أيّ يومٍ السفر؟ (السيوطي، 1998، 387/1)، ومن ذلك قول الشّاعر في قصيدة (أحلام الليالي) (المهندس، 2012، ص369):

أينَ أحلامُ اللّيالي القَمَريّةْ والبُحيراتُ مطيفاتٌ بِنَا ؟

نلاحظ في هذا البيت جملة (أينَ أحلامُ الليالي) جملة اسمية تقدّم فيها الخبر وجوبًا، وهو اسم الاستفهام (أينَ) على المبتدأ وهو (أحلامُ الليالي)؛ لأنّ أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام، وقد خرج الاستفهام من معناه الحقيقي إلى معنى مجازي وهو الإشتياقُ إلى ليالي الأندلس وبحيراتها.وأيضًا قوله في قصيدة (هو وهي) (المهندس: 2012، ص293):

لكنّما هيهاتَ، كيفَ السُّرى؟ وأينَ مِن عَصْفِ الرّياحِ النّجاةُ

نلاحظ في الشطر الأوّل قوله: (كيفَ السُرى) جملة اسمية، تقدّم فيها الخبر (كيفَ) وجوبًا على المبتدأ (السرى)، وأمّا في الشطر الثاني فنلاحظ جملةً اسميّةً أخرى، وهي (أينَ النجاةُ)، وقد فُصِل بينهما بالجار والمجرور (من عصفِ الرياح)، وقد تقدّم فيها الخبر (أينَ) وجوبًا على المبتدأ (النجاة)، ودلالة الاستفهام في هذا البيت يدلّ على اليأس.وقوله على لسان ازمردا مخاطبًا باتوزيس في مسرحيته الشعرية (المهندس: 2012،ص 605):

فيمَ التّشاؤمُ والتّنكرُ والتّغيرُ والخِدَاع ؟

نلاحظ في هذا البيت جملة (فيمَ التشاؤمُ) جملة اسمية تقدّم الخبر (ما) الاستفهامية وجوبًا على المبتدأ (التشاؤمُ)، ووقع الخبر هنا شبه جملة، فقد دخل حرف الجر على (ما) فحذفت ألفها لفظًا وخطًا.

2- الخبر شبه جملة والمبتدأ نكرة، يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ نكرة محضة، ولا مسوغ للابتداء به إلّا تقدم الخبر المختص؛ظرفًا كان، أوجارًا مع مجروره، نحو: في الدار رجلٌ، وعندك امرأةٌ (ابن يعيش:2001، 234/1، ابن عصفور، 2006، 147/1)، ومن ذلك قول الشّاعر في قصيدة (دُنيا النّساء) (المهندس، 2012، ص453):

وفي ركنِ خدْرِهما مَغْزلٌ

وفوقَ الأريكة قيثارتانْ

وتحتَ الوسادةِ أقصوصةٌ

الشاهد في هذه الأبيات، ورود ثلاث جمل اسمية قُدم الخبر فيها وجوبًا على المبتدأ، ففي البيت الأوّل تقدّم الخبر الجار والمجرور (في ركنِ)

وهو متعلق بمحذوف وجوبًا على المبتدأ (مغزل)؛ لأنّه نكرة، وأمّا في البيت الثاني فقد تقدم الظرف مع ما أُضـيف إليه (فوق الأريكةِ) المتعلق بمحذوف وجوبًا على المبتدأ النكرة (قيثارتانِ)، والأمر نفسه في البيت الثالث، إذ تقدّم الظرف مع ما أُضيف إليه (تحت وسـادتي) وهو متعلق بمحذوف وجوبًا على المبتدأ النكرة (أقصـوصـةٌ)، وعلّة منع تقديم المبتدأ النكرة على خبرها الواقع ظرفًا أو جارًا ومجرورًا كي لا يلتبس الخبر بالصـفة فلو قال: (قيثارتانِ فوق الأريكة) لذهبنا إلى التّأويل، فنقدر مبتدأ محذوفًا، ونُعرب شـبه الجملة نعتًا للخبر؛ لأنّه ليس هناك أيّ مسـوغ من المسـوغات التي تجيز تقديم المبتدأ النكرة هنا؛ لذلك وجب تقديم الخبر وامتنع التأخير، وهذا ما أشـار إليه ابن يعيش بقوله: "في قولك: لك مالٌ، تحتك بسـاطٌ، إنّما أُلتزم تقديم الخبر هنا خوفًا من التباس الخبر بالصـفة" (2001، 237/1).

3- **أن يكون الخبر اسـم إشـارة ظرفًا**، ذهب النحاة إلى وجوب تقديم الخبر إذا كان اسْـم إِشَـارَة ظرفًا، نَحْو: ثمَّ زيدٌ، وهنا عمرٌو (السيوطي، 1998، 387/1)، ومن ذلك قوله في قصيدة (لقاء ودعاء) (المهندس، 2012، ص392):

أفي مصرَ أم بطحاء مكةَ يومُنا ؟ هُنا وطَنٌ أم هَا هُنَا وطَنَانِ

موطن الشّـاهد هو الشـطر الثاني من البيت، إذ جاءت جملتان اسـميتان هما (هنا وطنٌ)، و(هنا وطنانِ)، وفي كلتا الجملتين جاء الخبر فيهما اسـم إشـارة ظرف مكان وهو(هنا)، وقد قُدِّما وجوبًا على المبتدأين (وطنٌ) و(وطنان) على رأي بعض النحاة، وعلّة التقديم ذكرهُ السيوطي(1998، 387/1) وهو القياس على سائر أسماء الإشارة، فأنّنا نقول: هذا زيدٌ ولا نقول: (زيدٌ هذا)، والسيوطي من النحاة الذين ذهبوا إلى وجوب تقديم اسم الإشارة المبدوء بهاء التنبيه، وفضلاً عن ذلك هنا علّة أخرى في هذا البيت هو مجيء المبتدأ نكرة.

وأمّا مجيء المبتدأ معرفة، فقد جاء في عدّة قصائد، ومن ذلك قصيدة (عاشقة) في قوله: (المهندس، 2012، ص253).

فَهُنَا البُلبلُ يَشْدُو وهُنَاكَ العَاشِقانِ

إذ جاءت جملتان اسـميتان هما (فهنا البلبلُ)، و(هناك العاشـقانِ)، وفي كلتا الجملتين جاء الخبرُ اسـم إشـارةٍ دالّاً على ظرف المكان أحدهما للقريب وهي (هنا)، والآخر للبعيد المتوسـط وهي (هناك) وقد قُدّما وجوبًا على المبتدأين المعرفين بأل وهما (البلبلُ) و(العاشقانِ)

ولا بُدّ من الإشارة إلى أنّ الشّاعر عامل اسم الإشارة(هنا) معاملة أسماء الإشارة المبدؤة بهاء التنبيه كـ(هذه، وهذا)، إذ لم يلتزم بتقديمها في المواضع جميعها، ومن ذلك قوله على لسان أزمردا في مسرحيته الشعرية (المهندس، 2012، ص601):

هنَّ هُنَا !هنّ! باتوزيس أما

تَسْمَعُ أصواتَهنّ بالبَابِ؟

إذ راعى الرتبة الأصلية للخبر الذي هو التّأخير، فجاء بالضمير (هنّ) مبتدأ وباسم الإشارة الظرفي (هنا) خبرًا متأخرًا عنهُ.

ومن أسماء الإشارة الدالّة على الظرف (ثَمَّ)، وقد جاء في قصيدة (مصرَ) في قوله (المهندس، 2012، ص387):

أهلّوا بالصّباحِ فثمَّ ركْبٌ تموجُ به الضِّفافُ وثمَّ ركْبُ

بأرواحٍ مجنحةٍ نشَاوى إليكَ بكلِّ جارحةٍ تـدبُّ

وموطن الشـاهد في البيت الأوّل، إذ وردت جملتان اسـميتان هما: (فثمَّ ركبٌ)، و(ثمَّ ركبٌ)، فـ(ثمَّ) اسـم إشـارة ظرفي، أو ظرف مكان إشارى مبني على الفتح فى محل نصب، وشبه الجملة فى محل رفع خبر مقدم وجوبًا على المبتدأ الموصوف (ركبٌ).

ثانياً: جوازتقديم الخبروتأخيره، ذكرَ النّحاة أنّ الأصل تأخير الخبر، ويجوز تقديمه على المبتدأ، إنْ لم يكن من مواضع وجوب تقديم المبتدأ، أو مواضع وجوب تقديم الخبر، أي: "إنْ لم يوهم ابتدائية الخبر، أو فاعلية المبتدأ، أو يقرن بالفاء، أو بإلّا لفظًا أو معنى في الاختيار، أو يكنْ لمقرون بلام الابتداء، أو لضمير الشأن أو شبهه، أو لأداة استفهام، أو شرطٍ، أو مضافٍ إلى إحداهما" (ابن مالك، 1990، 296/1، السيوطي، 1،1998/389)، ومن ذلك مجيء الخبر شبه جملة والمبتدأ معرفة قوله في قصيدة (شاعرُ مصر):(المهندس، 2012،ص195):

لك الدهرُلا بلْ عَالمُ الحسّ والنُّهى خميلةُ شَادٍ آخذٍ بالمَشَاعرِ

موطن الشاهد في هذا البيت هو قوله: (لكَ الدهرُ)، إذ جاءت جملةً اسمية، تقدّم الخبر فيها الواقع جارًا ومجرورًا، وهو (لكَ) جوازًا على المبتدأ المعرفة، وهو (الدهرُ). وقولهُ في قصيدة(سؤالٌ وجواب): (المهندس، 2012، ص279):

وفي عينيكَ أسرارٌحَيَارَى تُكذِّبُ ما تُحاولُ أنْ تَقُولَه

موطن الشاهد هو (في عينيكَ أسرارٌ حيارى)، إذ قدّم شبه الجملة (في عينيكَ) على المبتدأ (أسرارٌ)، وقد أُدرج هذا ضمن التقديم الجائز؛ لأنّ المبتدأ لم يأتِ نكرة محضة، وإنّما هي مخصصة بالوصف فـ(حيارى) صفة لـ (أسرار)، والنّكرة الموصوفة يجوز تقديمه وتأخيرهُ.وفي مواضع أخرى يختار الشّاعر التزام الأصل جوازًا، ومن ذلك قوله في قصيدة (موكب الوداع) (المهندس، 2012، ص338):

ألّا اسْتَمَعْتَ إلى رفاقكَ ليلَةً والنّارُفي مُهَجٍ وفي أكْبَادِي

موطن الشاهد في هذا البيت هو (والنارُ في مُهَجٍ)، إذ تأخر الخبر (في مهجٍ) الواقع جارًا ومجرورًا عن المبتدأ (النارُ) حيث راعى الشّاعر هنا التزام الأصل جوازًا.ومنه أيضًا قوله في قصيدة (هي) (المهندس، 2012، ص159):

وآثارُدمعِك فَوقَ الوسَادِ وفوقَ المُهدّلِ من سترِهَا

موطن الشاهد في هذا البيت جملة (وآثارُ دمعكَ فوق الوساد)، إذ جاء الخبر شبه جملة (ظرفًا)، وهو قوله (فوق الوسادِ) متأخرًا جوازًا عن المبتدأ المعرّف بالإضافة (آثارُ دمعك).

المطلب الثاني: التّحول بالحذف

أوّلاً: حذف المبتدأ، نصّ النحاة على حذف المبتدأ، ومنهم شيخ النحاة سيبويه وذلك في قوله: "ويكون المبني عليه مظهَرًا وذلك أنّك رأيت صورة شخص، فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبد الله وربّي، كأنّك قلتَ: ذاك عبدُ الله، أو هذا عبدُ الله. أو سمعتَ صوتًا، فعرفتَ صاحبَ الصوت، فصار آيةً لك على معرفته فقلت: زيدٌ وربّي". (سيبويه، 1988، 130/2، ابن يعيش، 2001، 238/1)

أوّلاً: حذف المبتدأ وجوبًا

1-يُحذف المبتدأ وجوبًا بعد المصدر النّائب عن فعل الأمر من مثل: "سَقْيًا لك..." و"رَعْيًا لك" (الرضي، 1،1975/308، حسن، 1966،

468/1)، ومن ذلك قوله في مسرحيته الشعرية (المهندس، 2012، ص513):

تبّاً لَها شَراهةُ النّساءِ

تُغري بِهنَّ أقبحَ الأشياءِ

موطن الشـاهد في هذا البيت هو قوله: (تبّـــاً لها)، إذ جاء المبتدأ محذوفًا؛ لوقوعه بعد المصـدر (تبًا) النائب عن فعله فـــ(تبًّا): مفعول مطلق لفعلٍ محذوف تقديره:(تب) أي قطع، أو بمعنى الهلاك، والجار والمجرور متعلق بمحذوف وجوبًا تقديرهُ (الدعاءُ لها).

إذن فهو دعاء أنْ يهلكَ الله المخاطبة والمقصـــود بها هنا (شـــراهة النســـاء)؛ لأنّ الهاء عائدةٌ عليها، وهذه اللام فيها، تســـمى: "لام التبيين"؛ لأنّها تبين أنّ ما بعدها مفعول معنوي - لا نحوي- وما قبلها مفعول كذلك (حسن، 1966، 468/1).

2- الخبر نعت مَقْطُوع لمدحٍ، أَو ذمّ، أَو ترحمٍ، فمثال المَقْطُوع لمدحٍ، نَحْو: الْحَمدُ لله أهل الْمَدْح، أَو ذمّ، نَحْو: مَرَرْتُ بزيد الْفَاسِق، أَو ترحمٍ، نَحْو: مَرَرْت ببكرٍ الْمِسْكِين (السيوطي،1998، 391/1)، ومن ذلك قوله في قصيدة (الأمير المجاهد) (المهندس،2012، ص416):

يأبى يراعُكَ أنْ يُفارقَ راحةً خُلِقتْ لـردِّ تحيّةٍ وسَـلامِ

بيضاءُ ملهمةُ البنانِ مزاجُها فَيْضٌ من الأضْواءِ والأنغامِ

موطن الشاهد في هذا البيت هو (بيضاءُ) و(ملهمةُ البنانِ)، وهما نعتان للمفعول بهِ (راحةً) في البيت الأوّل، وجيء بهما مقطوعين، وهما

خبران لمبتدأ محذوف، تقديرهُ: (هي) أيْ: (هي بيضاءُ) و(هي ملهمة البنانِ).

إنّ الأصـــل في النعت متابعة المنعوت في الإعراب، أمّا هنا فقد غاير النعت المنعوت في الحركة الإعرابية، وهذا مايســـمى بالنّعت المقطوع، ولكنْ ماالسبب الذي يدعو إلى قطع النعت؟

نجيبُ على هذا بما ذهب إليه فاضـل الســامرائي قائلاً: "يســتعمل القطع لأداء معنى لا يتم بالاتباع، فهو يلفت نظر السّــامع إلى النعت المقطوع، ويثير انتباهه،وليس كذلك الاتباع، وذلك لأنّ الأصل في النعت أن يتبع المنعوت،فإذا خالفت بينهما نبهتِ الذهن وحرّكته إلى شيء غير معتاد،فهو كاللافتة أو المصباح الأحمر في الطريق،يثير انتباهك ويدعوك إلى التّعرف على سبب وضعه. فهذا التعبير يُراد به لفت النظر،وإثارة الانتباه إلى الصـــفة المقطوعة، وهو يدل على أن اتصـــاف الموصـــوف بهذه الصـــفة بلغ حدًا يثير الانتباه" (2000، 195/3).

إذن السبب الذي دعا الشّـاعر إلى النعت المقطوع هو غرضٌ دلالي، لغرض المدح عن طريق التّفنن في معانيها؛ لأنَّ الشّـاعر عندما يصف بالنعت المقطوع، فإنّ المنعوت معلوم بتلك الصفة لدى المخاطب، لكنّهُ أراد زيادة المدح.

نســتنتج أنّ الحركة الإعرابية لها أثر كبير في توجيه الدلالة، كما أنّها أســهمتْ في توجيهنا إلى وجود عنصــر لغوي محذوف، ولولا الحركة لما عرفناه، وهي بذلك ميّزت لنا بأنّ المحذوف يدخل في باب الجملة الاسمية التي تدلّ على الثبات والاستمرار.

ثانيّاً: حذف المبتدأ جوازًا، وهو كثير في كلام العرب، إذ يُحذف في جواب الاسـتفهام، نحو قوله تعالى: {وَما أَدْراكَ مَا الْحُطَمَةُ (5) نارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ} (ســورة الهمزة: 5-6) أَي: هِيَ نَار الله، وبعد فاء الجواب نحو قوله تعالى: {مَنْ عَمِلَ صَــالِحًا فَلِنَفْسِــهِ وَمَنْ أَسَــاء فَعَلَيْهَا }(سورة فصلت: 46)أي: فعمله لنَفسِهِ وإساءته عَلَيْهَا، وبعد القول، نحو قوله تعالى: {وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا } (سورة الفرقان: 5)، وإذا كان الخبر صــفة لـه في المعنى (ابن هشــام، 1985، 322-332)، نحو قوله تعالى: { التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ }(ســورة التوبة: 112 }، ويجوزحذفه جوازًا إذا دلّ عليه دليل (ابن عقيل، 1980، 244/1)، ولا يتم الحذف إلّا بوجود قرينة، فإن لم توجد قرينة تدّل على المحذوف امتنع الحذف (الرضي، 1975، 272/1)، ومن مواضع حذف المبتدأ جوازًا في الديوان:

1-**في جواب الاستفهام**، تميّز أسلوب الشّاعر في (السؤال والجواب) بالسلاسة التي أضفتْ على الكلام رونقًا وجمالًا، وأكسبت أسلوبه رشاقةً وكثُرَ الجواب في مسرحيته الشعرية، ومن ذلك قوله في الحوار الجاري بين (سرنبال)،و(أرسطفان) (المهندس، 2012، ص534):

سرنبال: ما اسْمُكَ الصّحيح؟ لاتُكنّي

أرسطفان: أرسطفان

موطن الشاهد: حذف المبتدأ في البيت الثاني؛ لأنّهُ وقع في جواب الاستفهام، وأصل الكلامِ: (اسمي الصحيحُ أرسطفانُ).

وقولهُ في الحوار الجاري بين (باتوزيس) و(ماتوكا) (المهندس، 539،2012ص):

باتوزيس: ماتلكَ مَاتُوكَا؟

مَاتُوكَا: مَائِدةٌ مِن طَعَامْ

موطن الشـــاهد: حذف المبتدأ من البيت الثاني، وأصـــل الكلام: تلكَ مائدةٌ من طعام. ويعلّل النحاة هذه النوع من الحذف بكثرة الاستعمال.

2- **في جواب الشّرط المسبوق بفاء الجواب**، ومن ذلك قوله في قصيدة(المدينة الباسلة) (المهندس، 2012، ص257):

إنْ يَسْألوا عنْهُ فَفَارسُ حَلْبةٍ لَمْ يَخلُ مِن وَثْبَاتِهِ مِضمارُ

موطن الشاهد في الشطر الأول من البيت، إذ جاءت جملة شرطية مكونة من أداة الشرط (إنْ)، وفعل الشرط (يسألوا)، وجواب الشـــرط جملة (فارسُ حلبةٍ)، وقد حُذِف مبتدأهُ جوازًا، تقديرهُ (هو)؛ لوقوعه بعد فاء الجزاء، ويبدو أنّ الشّـــاعر قد لجأ إلى الحذف هنا

رغبةً في المبالغة بالخبر الذي هو صفة تبين ماهية الموصوف في كونه فارسًا شجاعًا في الحروب.

3- بعد فعل القول، ومن ذلك قوله في قصيدة (مصرع سياسي) (المهندس، 2012، ص419):

لو أتاه نبأ عن قتله قال: وهمٌ وأحاديثُ افتراء

موطن الشاهد في الشطر الثاني من البيت، إذ وقع بعد (قالَ) جملة اسمية حُذف المبتدأ فيه جوازًا، فـ(وهمٌ) خبر لمبتدأ محذوف جوازًا، تقديرهُ حسب السياق إمّا أن نقدرهُ بـ(النبأ)، أو (هذا النبأ) أو (هذا).

يبدو لنا أنّ الشّاعر حذف المبتدأ هنا لأبعادٍ نفسية، ولاسيّما أنّ الأمر يتعلق بالقتل، فالإنسان في هكذا مواقف يحذف الكلمات التي توحي بالقتل، أو ما تشير إليه.

4- **إذا كانَ الخبرُ صـــفةً لمبتدأ في المعنى**(ابن هشـــام، 1985،ص323)، ومن ذلك قوله في قصـــيدة (في عالم الذكرى) (المهندس،ص413):

عذبُ البيانِ سَريّ اللفظ مازجهُ مافي طباعِك من حُسْنٍ وإحسان

موطن الشاهد في هذا البيت تكرار الخبر، وهما(عذبُ البيان)، و(سريّ اللفظ)، وهما صفتان في المعنى، وكلّ صفة تُخبِر عَنْ جزء في المبتدأ المحذوف جوازًا، أي: (أنتَ عذبُ البيان) و(أنتَ سريُّ اللفظِ)، وجاء هذا البيت في مدح (محمد صبري). وأيضًا قوله في قصيدة (أغنية الجندول) (المهندس، 2012، 134):

ذهبيُّ الشّعرِ شرقيُّ السّماتِ مَرحُ الأعطافِ حلُو اللّفتاتِ

في هذا البيت تكررت الأخبار، وجميعها صـفات في المعنى، وكلّ صـفة تخبر عن جزء في المبتدأ المحذوف جوازًا، أي: (هو ذهبيُّ الشّعر)، (هو شرقيّ السّماتِ)، (هو مرحُ الأعطافِ)، (هوحلو اللفتاتِ)، وهذا البيت جاء في وصف الحبيبة، ويخاطبها مخاطبة المذكر.

ويبدو لدينا أنّ اجتماع الصـفات هو الأبلغ في تأدية المعنى، أيْ: لاحاجة إلى تقدير محذوفين، وانما نقدّر محذوفًا واحدًا للأخبار، وهو(أنتَ) فيما يتعلق بالبيت الأوّل، و(هو) فيما يتعلق بالبيت الثاني.

5- **بعد (بَل)**، قالَ ابنُ عصفور (ت669هـ): "وأمّا "بل" و"لابل" فإن وقعَ بعدهما جملة، كانا حرفا ابتداءٍ، ويكونُ معناهما الإضرابُ عمَّا قبلهما، واستئنافُ الكلام الذي بعدهما، والإضرابُ إمَّا على جهةِ الإبطالِ لهُ، وإمّا على جهةِ التَّركِ من غيرِ ابطالٍ ولا المصاحبة لها لتأكيدِ معنى الإضرابِ وإنْ كان بعدهما مفرد كانا حرفي عطفٍ".(ابن عصفور، 1971، 232/1، ابن هشام، 1985،ص151)، ومن ذلك الحوار الجاري بين حروازا وباتوزيس في مسرحيته الشعريّة (المهندس،20120، 611).

حروازا: أخائفٌ؟

باتوزيس: بَلْ ثابتٌ في مَوضعِي

موطن الشـاهد في البيت الثاني، إذ وقعت (بَلْ) هنا حرفَ اضـرابٍ، وليسـت حرفَ عطفٍ؛ لإنَّها وقعتْ بعدها جملةٌ، فاسـتُأنفَ الكلامُ بعدها، وهي (ثابتٌ في موضـعي)، وقد حُذف المبتدأ بعد (بل) جوازًا، فـــ(ثابتٌ) خبرٌ لمبتدأ محذووف، تقديرهُ (أنا)، فجواب (باتوزيس) إضرابٌ وإبطالٌ لما قالَه (حروازا) كأنّهُ قالَ: لستُ خائفًا بل أنا ثابتٌ في موضعي.

6- ما يدلّ عليه السّياق، ومن ذلك قوله في قصيدة (عاشقة) (المهندس، 2012، ص253):

لا تَدْعْني أقْطَعُ الأيّامَ وَحْدِي

فَـحَرامٌ يـا حَـبِيبي

موطن الشـاهد البيت الثاني، إذ ابتدأ الشّـاعر بالنكرة،وليس هناك مسـوغٌ لها، فهي خبر لمبتدأ محذوف دلّ عليه سـياق الكلام الذي

قبله، تقديرهُ: (فعلُك) أيْ: ففعلُكَ حرامٌ.وقولهُ في قصيدة (هو وهي) (المهندس،2012، ص293):

وَحِيْدَةٌ وَيْحِي بِلا راحَةٍ ما بَيْنَ مَوجٍ طاغياتٍ قواه

ابتدأ الشّـاعر بالنكرة في غير موضـعه، وهذا يقودنا إلى التأويل بتقدير محذوفٍ دلّ عليه السـياق، والمحذوف هو المبتدأ، تقديرهُ (أنا)،

أيْ: أنا وحيدةٌ.

ثانيًا حذف الخبر

أوّلاً: حذف الخبروجوبًا

1-بعد (لولا) الامتناعية، يحذف الخبر بعد (لولا) الشـرطية الامتناعية، وذلك لكثرة اسـتعماله، ولدلالته على معنى ثابت (سـيبويه، 1988، 129/2، المبرد، 1994، 76/3)، لهذا فإنه يُشـترط فيه أن يدلّ على كونٍ مطلق، أيْ: يدلّ على معنى الكونية، أو

الوجودية، أو الثبوت (المرادي، 1992،ص500-501، السيوطي، 1998، 393/1)، ومنه قوله تعالى: { وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ} (البقرة: 251)، فـ(دفعُ) خبره محذوف.ومن ذلك قوله في قصيدة (بحيرة كومو): (المهندس، 2012، ص162):

آه لولا أحِبَّةٌ نزلوا شاطئ النّهرْ

ورُفَاتٌ مُطَهّرٌوكَرِيمٌ من السّيرْ

لتمنيْتُ شُرفةً لي في هذهِ الحُجَرْ

موطن الشاهد هو (لولا أحبةٌ)،ولولا هي أداة شرطٍ غير جازمة تدخل على جملتين:اسميةٍ وفعلية، وهي:(لولا أحبةٌ لتمنيتُ)، فامتنعت الثانية منهما بسبب وجود الأولى،أيْ: امتنع تحقيق أمنيته لوجود (أحبة)، و(أحبةٌ) مبتدأ لخبرٍ محذوف، تقديرهُ:موجودون،وجملة جواب الشرط (لتمنيتُ) اقترنت باللام؛ لكونها مُثبتة، فيجوز إثباتها ويجوز تجريدها. وقولهُ في قصيدة (أفراح الوادي) (المهندس، ص 167):

لَولا قَرَاصِنَةٌ عليهِ تآمَرُوا لم يَعْلُ (نافارين) هذا المَيْسمُ

موطن الشاهد (لولا قراصنةٌ)، إذ حُذف خبر المبتدأ وجوبًا، تقديرهُ: موجودون، وجملة (لم يعلُ) جواب الشرط جُرّدت من اللام وجوبًا؛ لأنّها منفيةٌ بـ(لم).

إذن حُذِف الخبر في كلا البيتين لدلالتهما على كونٍ مطلقٍ.

ولابُدّ من الإشارة إلى أنّ ما بعد (لولا) خبرهُ محذوف، هو قول البصريين؛ لأنّهم يذهبون إلى أنّ ما بعد (لولا) مرفوع بالابتداء، وأمّا الكوفيون، فذهبوا إلى أنّ الفعل هو المحذوف وليس الخبر،وقد ناب عن الفعل (لولا)؛ لأنّ اصل الكلام في قولنا: (لولا زيدٌ لأكرمتُك) هو: لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامك لأكرمتُك.فحذفوا الفعل تخفيفًا،وزادوا (لا) على (لو) فصارت بمنزلة الحرف الواحد(الأنباري، 2003، 60/1).فعلى تقدير الكوفيين أنّ البنية العميقة لـ(لولا أحبةٌ)، و(لولا قراصةٌ) أصلهما(لو لم يمنعني أحبةٌ)، (ولو لم يمنعني قراصنةٌ) فحُذف الفعل وبقي الفاعلان.

إذن نجد في كِلا المذهبين تأويلًا، فكلاهما يقرّان بالحذف الذي يدعو المنهج الوصفي إلى هجره، ولكنّنا نرى أنّ تأويل البصريين، هو الأقرب لظاهر النّص من تأويل الكوفيين؛ لأنّ (لولا) حرف غير مختص لذلك ليست عاملة، وجاء الاسمُ بعده ظاهرًا.

2- إذا كان المبتدأ نصًّا صريحًا في القسم، ذكرَ هذه الحالة سيبويه، فذهب إلى أنّ الخبر محذوفٌ في(لَعَمْرُ الله لأفعلنَّ)، و(أيمن الله لأفعلنَ) قائلاً: "لَعَمْرُ الله لأفعلنَّ، وأيمُ الله لأفعلن. وبعض العرب يقول: أيمنُ الكعبة لأفعلنَّ، كأنه قال: لعمر الله المقسم به، وكذلك أيمُ الله وأيمنُ الله، إلّا أنّ ذا أكثر في كلامهم، فحذفوه كما حذفوا غيره، وهو أكثر من أنْ أصفه لك"، (سيبويه، 1988، 502/3-503)،

ومن ذلك قول الشّاعر في قصيدة (الرّجُل) (المهندس، 2012، ص500):

خَيَالٌ لَعَمْرُك هَذا الكَلامُ

موطن الشاهد في هذا البيت، هو (لعمرُك)، وهي جملة اسمية خبرها محذوف وجوبًا، تقديرهُ (قسمي)، ووقعت جملة القسم اعتراضية

بين المبتدأ والخبر، ولم يرد هذا اللفظ إلّا في هذا البيت الشعري.

وقد أطلق حماسة عليها (الجملة القسمية)،وهي الجملة التي تضم كل أنواع القسم، ولايتضح فيه وجه الإسناد (1984،ص108)

ثانياً: حذفُ الخبر جوازًا، يُحذف الخبر إذا دلّ عليه دليل، ولم يتأثر المعنى ولا التركيب بحذفه، نحو: "خرجتُ؛ فإذا الأســدُ، أيْ: حاضرٌ، ونحو قوله تعالى: { أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا} (الرعد: 35)، أيْ: كذلك، ويُقال: مَنْ عندك؟ فتقول: زيدٌ، أيْ: عندك" (ابن هشام، 217/1، السيوطي، 1998، 393/1)، ومن ذلك قوله في قصيدة (إندونيسيا)(المهندس، 2012، ص404):

لنَا خَطْرةٌ تَهْوَى الخَيَال ونَظْرَةٌ طَمُوحٌ وقَلْبٌ بالمَحَاسنِ مُغْرَمُ

موطن الشاهد هو (ونظرةٌ طموحٌ)، و(قلبٌ بالمحاسنِ مغرمٌ)، فـــ(قلبٌ) و(نظرةٌ) مبتدأن خبرهما محذوف جوازًا لدلالة ما قبلهما عليهما، وهي جملة (لنا خطرةٌ)، إذ جاء الخبر شـــبه الجملة (لنا) المتعلق بمحذوف خبرًا مقدمًا جوازًا على المبتدأ الموصـــوف (خطرةٌ)، وعطفت عليها جملتان اسميتان اللتان ذكرتهما، وكلتاهما خبرهما محذوف، تقديره (لنا)، أيْ: أنّ أصل الكلام هو (لنا نظرةٌ)، و(لنا قلبٌ)، وقدّرنا الخبر مقدمًا عليهما جوازًا؛ لأنّهما موصوفانِ مثل الذي قبلهما.

كما يُحذف الخبر في جواب الاستفهام، ومن ذلك قوله في مسرحيته الشعريّة (المهندس، 2012، ص526-527):

داريوس: منْ صَاحِبُ الحَانَة ؟ أين؟ قُلْ لنَا

أرسطفان (مندهشًا): مَنْ صَاحِبُ الحَانَة ؟ مَنْ هَذَا ؟ أنَا!

داريوس: أنتَ ؟ عَجِيْبٌ أنْ نَرَاكَ بَيْنَنَا ؟

الشاهد فيه هو (أنا) في قول (أرسطفان)، إذ جاء الخبر محذوفًا في جواب الاستفهام جوازًا، دلّ عليه ما قبله، تقديرهُ (صاحبُ الحانةِ) أيْ: أنا صاحبُ الحانة، كما وحُذف الخبر في قول داريوس (أنتَ)، فالموضع هنا ليس موضع جواب استفهام، بل موضع استفهام خرج إلى التّعجب، وجاء حرف الاســتفهام محذوفًا دلّ عليه التّنغيم والبنية العميقة لها: هل أنتَ صــاحبُ الحانة!، أو أأنتَ صــاحبُ الحانة!

ونظير ذلك من حذف الخبر في الاستفهام، قوله في مسرحيته الشعريّة(المهندس، 2012، ص583):

ويشافا: لَعَلّ بِهَا صَبْوةً

ماريتا: صَبــْوَةٌ؟

فالشاهدُ فيه قول (ماريتا)،إذ حُذف الخبر هنا في أسلوب الاستفهام، كما وحُذفت أداته، وأدى التّنغيم وظيفتها، والتقدير: هل بها

صبوةٌ ؟ أو نقدر: هل صبوةٌ بها؟ كلاهما صحيح؛ لأنَّه يجوز الابتداء بالنكرة إذا سُبقَ باستفهام.

ثالثًا: حذف المبتدأ والخبر معًا، يُحذف المبتدأ والخبر معًا، إذا دلّ عليهما دليل، المحســـنون كثيرٌ؛ فمن يســـاعد محتاجًا فهو محسنٌ، ومن يساعفْ مستغيثًا فهو محسنٌ، ومن يشهدْ شهادة الحق.أيْ: مَنْ يشهدْ شهادة الحق، فهو محسنٌ.فجملة "هو محسنٌ" مبتدأ وخبر، وقد حُذِفا معًا جوازًا (حسن، 1966، 508/1)، كما ويُحذف كلاهما معًا في جواب الاستفهام، ومن ذلك قوله في مسرحيته الشعريّة (المهندس، 2012، ص515):

انتجونا: مِنْ طيبةٍ أنت؟

باتوزيس: أجَلْ.

حُذِف المبتدأ والخبر معًا جوازًا بعد (أجل)، وهو حرف جوابٍ يؤتى به للدلالة على تصـديق الخبر، وعلّة الحذف، وجود قرينة مانعة من أنْ يحدث اللبس، وهي دلالة ما قبلهما عليهما، فوجودها في الاسـتفهام أغنى عن تكرارها في الجواب، والتقدير: أجل أنا مِنْ طيبة. وقد

حُذِفت أداة الاستفهام هنا، وعُوِض عنها بقرينة التّنغيم.

وممّا ورد فيه الاستفهام ظاهرًا قوله في قصيدة (الأصلُ والمِثالُ)(المهندس، 2012، ص447):

أمِنْ صنعة اللهِ هذا الجمالْ؟

نَعَم، ومن الفنّ هذا المثالْ

إذ جاء المبتدأ والخبر محذوفين بعد حرفِ الجواب (نَعَم)؛ لوقوعهما في جواب الاسـتفهام، تقديرهُ: (نَعَم هذا الجمال من صـنعة اللهِ)،

أو (نَعَم هو كذلك).

المطلب الثّالث: التّحول بالعدول عن المطابقة

إنّ العلاقة التّلازمية بين المبتدأ والخبر يستوجب أن يتطابقا في التذكير والتأنيث والعدد، وقد نبّه النحاة القدماء على ذلك، وإن لم يُفصّـلوا القول فيه، ومن ذلك قول سـيبويه: "واعلم أن المبتدأ لابُدَّ له من أن يكون المبني عليه شـيئًا هو هو، أو يكون في مكانٍ، أو زمان"سيبويه، 1988، 127/2)،ومن صور العدول عن المطابقة هو:

أوّلًا: **العدول عن المطابقة في العدد بين المبتدأ والخبر**، ومن صوره:

1- مجيء المبتدأ جمعًا والخبر مفردًا، ومن ذلك قوله في قصيدة (حلم ليلة الهجرة) (المهندس،2012، ص263):

والبَادِيَاتُ حَوْلَهُ رَوْعٌ وهَمْسُ حائرٍ

وقوله في قصيدة (إندونسيا) (المهندس، 2012،ص403):

فَرَادِيسُ شرقٍ ذِيدَ عنهن أهْلُهُ وهُنّ لأهلِ الغَربِ نَهْبٌ مُقَسَّمٌ

موطن الشـاهد في هذين البيتين،هو(الباديـاتُ روْعٌ)، و(وهنَّ نهبٌ)، فقد جاء المبتدأ فيهما جمعًا، وهو (الباديـاتُ) في البيت الأوّل وهو جمع مؤنثٍ سـالم، والضـمير المنفصـل في البيت الثاني (هُنّ)، وقد وُحّد خبرهما، وهما (رَوْعٌ) و(نَهْبٌ)، وعلّة ذلك أنّهما مصـدران، والمصادر لاتؤنث، ولاتُثنى، ولاتُجمع.

ويبدو لنا أنّ الشّـاعر كان غرضهُ في الإخبار عن المبتدأ بالمصـدر في هذا الموضـع هو المبالغة والتوكيد. وقوله في قصـيدة (البحيرة) (المهندس، 2012،ص126):

كلَّهُم ضَارِعٌ إليكَ يُرجّيـك فأسْرِعْ أسرعْ إلى الضّارعينَا

موطن الشاهد في هذا البيت هو قولهُ: (كلّهم ضارعٌ)، إذ أُخبر عن المبتدأ (كلّهم) المُضاف إلى ضمير الجمع بـالمفرد وهو (ضارعٌ)، وهو من المشـتقات، نوعه (اسـم الفاعل)، وقد حمل الشّـاعر (كُل) في هذا البيت على اللفظ، أي: كلٌّ منهم ضـارعٌ؛ وذلكَ لأنّ لفظ (كلّ) الذي يفيد الاسـتغراق، والإحاطة بالأفراد والإجزاء، إذا أُضـيف إلى المعرفة فإنّه يفيد اسـتغراق كلّ الأفراد، فيجوز فيه مراعاة اللفظ

والمعنى؛ لأنّهَ لفظٌ واحدٌ، ومعناهُ الجمع، فيُحمل تارةً على اللفظ، وتارةً أخرى على المعنى، فيُقالُ: (كلّهم ذاهبٌ) ,و(كلّهم ذاهبونَ) (ابن سيده، 5،213/1996، ابن هشام،1985، ص258-259)، (كلّهم ضارعٌ)، و(كلّهم ضارعونَ)، فجاء بالخبر مفردًا مراعاةً للفظ.

و قوله في قصيدة (مَخْدَعُ مغنية) (المهندس، 2012، ص36):

نَحنُ طَيْرُ الخَيالِ والحُسنُ رَوْضٌ كُلّنا فيهِ بُلبُلٌ صَدّاحُ

الشاهد في هذا البيت هو قوله:(نحنُ طيرُ) و(كُلنافيه بلبل)، إذ أُخبر بالمفرد عن الجمع، ففي البيت الأوّل أخبر الشّاعر عن ضمير الجماعة (نحنُ) بالمفرد (طيرُ)، وأمّا في البيت الثاني، فقد أخبر عن (كلّ) الذي يفيد العموم والشمول بالمفرد(بلبلٌ) مراعاةً للفظ، وتوحيد الخبر؛ لجعلهم كذاتٍ واحدةٍ في جنسهم، وطباعهم، وفي مهام أعمالهم. وقوله في قصيدة(بحيرة كومو) (المهندس،2012، ص163):

هُنَّ أصْفَى من الشُّعاعِ وأخْفَى من القَدرْ

الشاهد في هذا البيت هو قوله:(هنّ أصفى)، إذ أُخبر بالمفرد، الواقع اسم تفضيل عن الجمع الذي هو الضمير(هنّ)، فجاء الخبر مخالفًا

للمبتدأ، وللنحاة في ذلك عدّة أقوال منها:

1- إذا جاء اسم التفضيل مجردًا ومضافًا إلى نكرة فإنّه يلزم الإفراد والتذكير (المبرد، 1994، 304/1، ابن عقيل، 1980، 178/3)

2- إنّ أفعل التفضيل لايتمّ لها معنى إلّا إذا جيء بـ(مِنْ) مع مجروها، فكأنّها أصبحت مركبة؛ لذلك لاتُثنى ولا تُجمع. يقول المبرد "إنَّ

هَذَا البناءَ لَا يَكْمُل نعتًا إِلّا بِقَوْلِك من كَذَا تَقول هَذَا أَفْضَل من زيد وَهَذِه أَفضل من زيد فَيكون أَفْعَل للمؤنث والمذكَّر والاثنين وَالْجمع على لفظ وَاحِد"(المبرد، 1994، 304/1).

3- إنّ اسم التفضيل بمعنى المصدر، فلا يُثنى، ولا يُجمع كما أنّ المصدر كذلك، وهو قول المازني (الزّجاجي، 1983، ص247) وذكر الزجاجي عن الفراء (ت207هـ) أنّه ذهب إلى أنّ ((أفعل في هذا الجنس يضاف إلى شيء يجمع الفاضل والمفضول، فاستغنى بتثنية ما أضيف إليه وجمعه وتأنيثه عن تثنيته في ذاته وجمعه، فصار بمنزلة الفعل الذي إذا تقدّم يستغني بما بعده عن تثنيته وجمعه)). (الزّجاجي، 1983، ص247) فالمعنى: هنَّ يزيدُ صفاءهن على الشعاعِ.

4-انحطاط رتبة اسم التفضيل عن بقية المشتقات؛ لأنّه ضعيفٌ في العمل إذ لايظهر أثرهُ لفظًا، ولايعمل في الاسم الظاهر إلّا بشروط، وهو قول الصبان (1997، 77/3).

والراجح لدينا ما ذهب إليه المبرد في كون اسم التفضيل مفتقرًا إلى (من ومجرورها) ليتم معناه، فأصبح (أصفى) مع (مِن الشعاع) كالكلمة الواحدة؛ لذلك لا يُثنى، ولا يُجمع.

2- مجيء المبتدأ مثنى والخبر مفردًا، ومن ذلك قول الشّاعر في قصيدة (على النيل)(المهندس، 2012، ص384):

أخي! وكلانا في الإسار مكبَّلٌ نَجُرُّعلى الأشواكِ ثُقْلَ حديدِ

موطن الشاهد قوله: (كلانا مكبلٌ)، إذ جاء المبتدأ من الألفاظ الملحقة بالمثنى وهي لفظ (كِلا)، وقد أُضيف إلى الضمير (نا) وعلامة رفعها الألف، وجاء الخبر مفردًا وهو لفظ (مكبلٌ)، وإنّما عدل عن المطابقة؛ لأنّ لفظ (كِلا) فيه إفراد لفظي وتثنية معنوية، فهنا راعى

اللفظ. فأخبر بالمفرد، ولو راعى المعنى لقال: (كلانا مكبلانِ)، ولجوء الشـاعر إلى الإفراد لغرضٍ دلالي، وهو بيان أنّهما شـخصٌ واحدٌ في تحمل الصعابِ.وأيضًا قوله في القصيدة نفسها (المهندس، 2012، ص384):

وما مِصرُوالسّودانُ إلَّا قضيَّةٌ مُوَحَّدَةٌ في غَايةٍ وجُهُودِ

موطن الشـاهد:البيت الأوّل حيث ربط حرف العطف بين (مصـر والسـودان) والتشـريك بمعنى التثنية فبدل أنْ يقولَ البلدانِ ذكر أسماءَهما إلّا أن الإخبار عنهما جاء بلفظ المفرد، وهي (قضية)، وكان القياس أنْ يقول: (وما مصرُ والسودان إلّا قضيتانِ موحدتانِ)، ولكنّهُ عدل عن ذلك إلى لفظ المفرد لغرض دلالي، هو بيان وحدة هذين البلدين، أيْ: كأنّهما بلدٌ واحدٌ، بدليل اسـتعمال أسـلوب القصـر (ما) و(إلّا) التي تفيد التوكيد، أو كما يسـميه النحاة القدماء الاسـتثناء المفرغ؛ لأنّه لوقال: قضـيتانِ لأوحى ضـمنيًا إلى اختلاف قضيتهما، وإنْ وصفهما بالتوحيد، وهذا يؤدي إلى التفريق بينهما.

ثانيًا: العدول عن المطابقة باستغناء مرفوع المبتدأ عن الخبر، إنّ المبتدأ قسمان: قسمٌ له خبر، وماذكرناهُ سابقًا يدخل ضمن هذا

النوع، وقسمٌ له فاعل سدّ مسد الخبر، وهي المشتقات (اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وصيغة المبالغة)، ولا يسد مسدهُ إلّا بشروط (السيوطي، 1998،1/361-362):

1-أن يكون الوصـف سـابقًا عليه، فليس من قولنا: أَخَوَاك خَارج أَبوهُمَا لعدم سـبقه. 2-أن يكون مرفوعه مُنْفَصِـلًا سَـوَاء كَانَ ظَاهرًا أم ضميرًا. 3-ألّا يُثنى الوصف ولا يُجمع.4-ألّا يُصغر الوصف ولا يُوصف.5 -ألّا يدخل (أل) على الوصف.6- أن يعتمد على نفي أو استفهام، واختلفوا في الاستفهام، فمنهم من قال بأدواته جميعها، ومنهم مَنْ قصّره على الهمزة فحسب.

ومن ذلك قوله في قصيدة (حواء) (المهندس،2012، ص489):

أمَخْلوقَـةٌ هي؟ أم ربَّــةٌ

تَسِيْرُالخلائقُ في نَيْرِهَا

الشـاهد فيه قوله: (أمخلوقةٌ هي؟) فالوصـف هنا (مخلوقةٌ) (اسـمُ مفعولٍ)، وقد اعتمد على اسـتفهام،وقد تطابق مع نائبه في الإفراد.

وأيضًا قوله في قصيدة (ثلجٌ ونار) (المهندس، 2012، ص300):

أجائعةٌ أنتِ؟ياللشراهةِ ماعفتِ غيرَبلىً أورمَادِ

الشاهد فيه: قوله: (أجائعةٌ أنتِ؟) إذ جاء الوصف (اسم فاعلٍ)، وقد اعتمدَ على الاستفهام، وقد طابق فاعله في الإفراد.

ويجوز في كلا الشاهدينِ وجهان (ابن عقيل، 1980، 1/198-199)

الأوّل: أنْ يكونَ الوصـفُ(مخلوقةٌ) و(جائعةٌ) مبتدأين، وما بعدهما (هي) نائب فاعل سـدّ مسـد الخبر، و(أنتِ) فاعل سـدَّ مسـدّ الخبر.والثاني: أنْ يكونَ الوصفُ خبرًا وما بعده مبتدأ، أي: يكون (مخلوقةٌ) و(جائعةٌ) خبرينِ، وما بعدهما مبتدأن.

إذن هذا التطابق الذي اشترطه النحاة للمبتدأ، له أثر كبير في تماسك النصوص.

المطلب الرّابع: التَّحول بزيادة النّواسخ

إنّ التَّحول في الحركات الإعرابية في الجمل الاسنادية الاسمية تكون عن طريق دخول النواسخ عليها، وسميت النواسخ بهذا الاسم؛ لأنّها تنسخ المعنى والإعراب، وقد سُميت هذه الأفعال بـ(لناقصة)؛ لأنّ النّاقص ما لايتمّ الكلام معه إلّا بمرفوعٍ ومنصوبٍ، أيْ: ما لم يكتفِ بمرفوعه، وهو رأي جماعة من النحويين منهم الرضي (ت686ه) (1975، 181/4)، وابن عقيل (ت 769) (1980، 252/1)، أو الذي سلب الدلالة على الحدث، وتجرد للدلالة على الزمان، وهو رأي ابن جني (1988، ص36)، والجرجاني (ت471ه) (1982، 398/1)، وابن يعيش (ت643ه) (2001، 336/4).والنوّاسخ الداخلة على الجملة الاسمية قسمان: فعلية، وحرفية.

أوّلاً: النواسخ الفعلية

1-كان وأخواتها، اختلف النحاة في هذه النواسخ بين فعليتها وحرفيتها، يُعدُ سيبويه(1988، 45/1) أوّل من أشار إلى كون هذه الكلمات أفعالًا، مكتفيًا بذكر"كانَ، ويكون، وصار، ومادام، وليسَ وما كان نحوهنّ من الفعل، ممّا لا يستغني عن الخبر"وقد جمعها الناظم في قوله (ابن مالك، ص19):

ككان ظلّ بات أضحى أصبحا أمسى وصارليس زال برحا

فتئ وأنفكّ وهذي الأربعة لشبه نفي أو لنفي متبعه

ومثل كان دام مسبوقا بما كأعط ما دمت مصيبا درهمًا

ووافق الجمهور فعلية (كانَ) وأخواتها، مستدلين على ذلك بعدّة أدلة منها: اتصال الضمائر البارزة المرفوعة بها، واتصال تاء التأنيث الساكنة بها، وتصرفها تصرف الأفعال من مضي، ومضارعٍ، وأمر، ودخول الحروف المختصة بالأفعال عليها، أيْ: على أخوات كانَ (الأنباري، 1999، ص112)

ويقابل هذا الرأي رأيٌ للزجاجي الذي ذهب إلى أنّها حروف قائلاً: "باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، وهي كانَ، وأمسى، وأصبح، وصار، وأضحى، وظلّ، وباتَ، ودامَ، وليس، ومازال، وما أنفك، وما فتىء، وما برحَ، وما صُرِف منها"(1985، ص41).

وذهبَ شُرّاح الجمل إلى تأويل كلمة حرف، فمنهم من قال: إنَّهُ قصد كونه أفعالًا، وذِكْرهُ للفظ الحرف أراد منه أحد الأمرين إمّا الكَلِم؛ لأنّ النحويين عندما يذكرون الحرف يريدون به الكلم، أو الضعف، أي: ضعف هذه الأفعال (ابن الربيع، 1987، ص661).

والعلّة التي دفع الزّجاجي إلى عدم الاعتداد بفعليتها أربعة أمور: معانيها في غيرها؛ لأنّها وضعت لتقرير الخبر للمبتدأ على صفة، وعدم تمام الكلام بمرفوعها، وعدم توكيدها بالمصدر، وعدم دلالتها على الحدث.(ابن المعطي، 1985، 857/2)

ويقرّ المبرد بفعليتها؛ ولكنّه يرى أنّها ليست أفعالاً حقيقيةً قائلًا: "وكما أنّ كانَ في وزن الفعل وتصرفه وليست فعلاً على الحقيقة تقولُ: "ضربَ زيدٌ عمرًا "، فتُخبر بأنّ فعلاً وصلَ من زيدٍ إلى عمرٍو، فإذا قُلتَ: "كان زيدٌ أخاك" لم تخبر أنّ زيدًا أوصلَ إلى الأخ شيئًا، ولكن زعمت أنّ زيدًا أخوه فيما خلا من الدهرِ"(1994، 33/3).

ونحن نذهب مع من قال بفعليتها، وإنّ دخول هذه الأفعال على الجملة الاسمية كي تكسبها معنى الزمن؛ لأنّ الجملة الاسمية لا تدلّ على أيّ زمنٍ، فاستعانت بهذه الأفعال، ووظّفتها وظيفة جديدة، وأعطتها خصائص جديدة لم تكن تمتلكها قبل دخول هذه الأفعال، فبفضل صيغتها عيّنت زمنًا لمضمون الجملة، ومن الوجهة الشكلية جعلتها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وهي بذلك لم تبتعد عمّا كانت عليه حين كانت أفعالاً صحيحة ترفع فاعلاً، وتنصب مفعولًا به(رشيد،2010، 144)

وكما سُــميّت هذه الأفعال بالناقصــة سُــميّت بالتامة أيضًــا، أو بعبارة أخرى كما ترد ناقصــةً ترد تامةً أيضًــا، وعرّفه النحاة بالمستغنية بمرفوعها عن منصوبها (الأزهري، 2000، 249/1)

وذكر النحاة أنّ "جميع أفعال هذا الباب أُستعملتْ تامة وناقصة إلّا ثلاثة أفعال، فإنها ألزمت النّقص ولم تستعملْ تامة أصلًا، وهي: فتئ، وزال، وليس"(الأزهري، 2000، 250/1).

أوّلاً: الرتبة، إنّ الأصــل في الجملة الاســمية أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر، وإنّ دخول (كان وأخواتها)، ماهي إلّا قيود على هذه الجملة الاســنادية في توجيه الجملة وجهة زمنية كما بيّنا، وقبل الخوض في أحكام رتبتها، نورد ســؤالًا فيما إذا كان اختلاف النحاة في فعليتها وحرفيتها يؤثر على تركيبها ؟ ولبيان ذلك نحلّل قول الشّاعر في قصيدة (أفراح الوادي) (المهندس، 2012، 165):

ألّا يَكونَ الفَجرُهَديَ خُطَاكُم فَدليلُكم قَبَسُ الخلُودِ المُضْرمُ

موطن الشّاهد: (يكونَ الفجرُ هديَ خُطاكم)

الرأي الأوّل: القائلون بفعليته، إذ تكون مكونات التّركيب (يكون + الفجرُ + هديَ خطاكم)

(فعل +مسند إليه + مسند)

الرأي الثاني: القائلون بحرفيته (يكون + الفجرُ + هديَ خطاكم)

(أداة + مسند إليه + مسند)

إذن نجد المسند إليه بقي مرفوعًا، والمسند منصوبًا، سواء أكان الفعل النّاقص (يكون)حرفًا أم فعلًا، ولمّا كان الأصلُ في الخبر أن يكونَ مرفوعًا ذهبوا إلى تعليل نصبه على عدّة أوجه:

فــــ**(هديَ)** في موطن الشـاهد لدينا يكون خبرًا للفعل الناقص(كانَ) على المذهب البصـري، فنصـبه نصـب المفعول، وحالًا عند الكوفيينَ؛ لأنّ (كانَ) عندهم فعلٌ تام، وحجج الكوفيين أنّ هذه الأفعال غير متعدية، ودليل ذلك أنّ الفعل المتعدي المتصــل بضــمير الاثنين يقع على الواحد والجمع فيُقال: ضَــرَبا رجلًا، وضَــرَبا رجالاً، وهذا لا يجوز مع (كانَ) فلا يجوز أن يُقال: كانا قائمًا ولا كانا قيامًا، كما أنّه لا تســتطيع أن تكني عن كان كما تكني عن الأفعال المتعدية فلا تقول في كنتُ أخاك، فعلتُ بأخيك، وأمّا في الأفعال المتعدية فنقول في ضربْتُ زيدًا،فعلْتُ بزيدٍ (الأنباري،2003، 576/2)، ووافقهم المستشرق برجشتراسر في كونه حالاً (عبد التواب، 1994،ص158)، ومن حجج البصــرين أنّهم ينصــبون ضــميرًا، والضــمائر لا تقع أحوالًا، كما أنّ خبر (كان) يأتي معرفةً والحال لا يكون إلّا مشــتقًا، أو مؤولًا بمشتق، كما أنّ اسمها وخبرها يقعان ضميرين، ومن ذلك قولهم: كُنَّاهُم، وإذا لم نكنهم فمن ذَا يَكُونُهُمُ (الأنباري: 2003، 576/2-577)، وقد جاء المعمولان ضميرين في ديوان الشّاعر أيضًا في مسرحيته الشعرية، ومن ذلك قوله (المهندس، 2012، ص569):

سَاءلْتُ آلهتي فكَانتْ لي الرّيَاحُ وكُنتُها

ووافق مهدي المخزومي الكوفيين في كون المنصوب حالاً، إلّا أنّه ذهب إلى فصل (صار)عن بقية أخواتها؛ لأنّ منصوبها تمييز عندهُ، وليس

حالاً، وهو من المحدثين الذين عدّوا (كانَ وأخواتها) أفعالًا تامة، كما دعا إلى أن تُفصــلَ (ليس) عن هذه الأفعال وأنْ يكونَ منصوبها منصوبًا على الخلاف؛ لأنّها تدلّ على نفي أنْ يكون الخبر بعدها وصفًا للمبتدأ، أو يكون عين المبتدأ(المخزومي، 1986، ص178-181).ولرتبة النّاسخ مع معموليه صورٌ وأشكالٌ متعددة (حسن1966، 515/1-523):

أوّلًا- تقديم الفعل الناقص على الاسم وجوبًا، ذهب النحاة إلى وجوب تقديم الأفعال الناقصة على أسمائها، وعلّة الوجوب لالتباسها مع المبتدأ، ووردت صورتان للاسم (ظاهر، وضمير)، ومن الاسم الظاهر قوله في قصيدة (أيّتُها الأشباح) (المهندس،2012، ص44):

كانَ هذا المكانُ رَوْضاً نَضِيْراً جرَّفيهِ الرَّبيعُ بالأمسِ ذَيْلا

الشاهد فيه: تقدم (كانَ) وجوبًا على اسمه، الواقع اسم إشارةٍ (هذا)، ودخول (كانَ) على هذه الجملة يعبر عن انقضاء كينونة نضارة روضة المكان في زمانٍ واقعٍ قبل زمان القول، أيْ: في الزمن الماضي.

وقوله مخاطبًا القطب الشمالي في قصيدته (القُطبُ) (المهندس، 2012، ص85):

حدثيني، يا شمسَ منتصف الليل فليسَ الحَديثُ عنكَ بِخَافِ

الشاهد فيه: تقدم (ليس) وجوبًا على اسمها، الواقع معرفة (الحديثُ).

اختلف النحاة في كونِ (ليس) فعلاً أو حرفًا، إذ رجّح جمهور النحاة فعليتها لعدّة أدلة: الأوّل: اتصال الضمائر بها (ابن السراج، 1992، 1/82-83) والثاني: إلحاق تاء التأنيث الساكنة بها، نحو: ليستْ هندٌ قائمةً.الثالث: تحملها الضمير، نحو قولنا: زيدٌ ليسَ قائمًا.الرابع: إنّ آخرها مفتوح كما في الأفعال الماضية (ابن يعيش،2001، 4/365).والوجه الرابع ليس بحجة بدليل ورود حروف مفتوحة التاء ك(ليتَ، ولاتَ.).

وذكر المرادي (ت749ه) أنّ ابن السّراج ذهب إلى أنّها حرف، وتابعه في ذلك أبو علي الفارسي (ت377ه).(المرادي، 1992، ص494)

وورد ضميرًا متصلًا في مواضع متعددة من الديوان، ومن ذلك قوله في قصيدته (الأيام) (المهندس،2012، ص311):

عَدُوةٌ أنتِ لِمَنْ خانَهُ حظٌ وإنْ كنتِ الصّديقَ المُعينْ

موطن الشاهد قوله: (كنتِ الصديقَ) جملة منسوخة مكونة من الفعل النّاسخ (كانَ)، ومن اسمها (الضمير)، ومن خبرها (الصديق)، فوجب تقديم (كانَ) على الاسم الواقع ضميرًا متصّلاً، وممّا يُلاحظ مجيء الاسم ضميرًا مؤنثًا، وقد أخبر عنه بالمذكر (الصديق)؛ لأنّ الخبر وزنه (فَعِيْل)، وهو من الأوزان التي يجوز فيها استواء المذكر مع المؤنث، كما أنّه يجوز في هذا اللفظ أن يقع على الواحد والجمع (ابن عصفور،1998، 1/413).

إنّ الشّاعر عندما يصف المرأة بأوصاف مذكرة كـ(الحبيب والصديق) وغيرهما هذا واردٌ؛ لأنّ المرأة تُحْمَلُ على معنى الإنسان، أو الشخص، وأكثر العلماء يجيزونه لضرورةٍ شعريّة، فيقدرون التذكير لشخص المرأةِ لا لاسمها، ومن سنن العرب ترك حكم ظاهر اللفظ وحمله على معناه.وقوله في قصيدة (الحياة الخالدة) (المهندس، 2012، ص441):

فأصبحتُ شيئًا ككلّ الرجالِ

وأصبحتِ شيئًا ككلّ النساءْ!

الشاهد فيه: (فأصبحتُ شيئًا)، و(وأصبحتِ شيئًا) إذ جاءت جملتان منسوختانِ مكونتانِ من الفعل النّاقص(أصبحَ)، ومن اسمها

(الضمير)، وهي ضمير المتكلم في الأولى، وضمير المخاطبة في الثانية، وجاء خبرهما نكرتين، وتقدّم الفعل الناسخ (أصبحَ) وجوبًا على الاسم، و(أصبحَ) هنا بمعنى (صارَ) أيْ: (صرتُ شيئًا) و(صرتِ شيئًا)؛ لأنّه ليس المراد بـــ(أصبحَ) اتصاف المخبر عنه بالخبر في وقت محدد

وإنّما المراد هو التّحويل.

وذكر النحاة أنّ أصل (أصبحَ) إفادة زمانها في الخبر، نحو قولنا: (أصبحَ زيدٌ عالمًا)،أيْ: إنّ علمَ زيد اقترن بوقت الصباح، وأمّا إذا لم تفد

الزمن فتكون بمعنى (صـــارَ) (ابن يعيش: 2001، 354/4، الرضـــي، 1975، 193/4-194). وقولـه في قصـــيـدة (بطل الريف) (المهندس،

2012، ص401)

وكمْ مَسَاءٍ فيهِ سَامرنَني وبِتنَ فيه سَاهراتٍ مَعي!

الشـــاهد فيه قوله:(بِتْنَ ســـاهراتٍ) جملة منســـوخة مكونة من الفعل النّاقص (باتَ)، واســـمها الضـــمير (نون النســـوة)،ومن خبرها(ساهراتٍ)، وقد تقدّم الفعل الناسخ (باتَ) وجوبًا على اسمه،ومعنى (باتَ) اتصاف وقت المخبر عنه بالخبر وقت المبيت ليلاً،بدليل لفظ (مساء).

ذكر ابن يعيش لـــ(بات) معنيين: الأوّل: اقتران مضمون الجملة بالزمن، ولاسيّما (الليل) فإذا قلنا: باتَ خالدٌ يفعل كذا، أيْ: فَعَلَهُ ليلاً، والثاني: أنْ يكونَ بمعنى (صـــار) إذا أُريد بزمنه النهار، نحو قولنا: باتَ كئيبًا. (2001، 357/4-358).وقال ابن الحاجب: ((مجيء باتَ بمعنى صارَ فيه نظر)). (الرضي، 1975، 195/4) وذهب ابن عصفور إلى مجيء (باتَ) بمعنى صارَ(1998، 408/1).

وقوله في قصيدة (غرفة الشاعر) (المهندس، 2012، ص31):

أيُّها الشّاعر الكئيبُ مَضَى الليلُ وما زلْتَ غارقًا في شجونِكْ

موطن الشاهد قوله: (وما زلتَ غارقًا) جملة منسوخة مكونة من الفعل النّاسخ (مازالَ)، واسمه ضمير المخاطب، ومن خبره وهو (غارقًا)، وتقدّم الفعل الناســخ (ما زالَ) وجوبًا على اســمه، ويكون عاملًا بشــرط أن يتقدم النفي وشــبهه عليه (ابن هشــام،228/1، السيوطي، 1998، 410/1).والمراد منه الديمومة والاستمرارية (ابن منظور، 1993، 317/11).

ثانيًا- تأخير الخبرُوجوباً

1- إذا كان الخبر جملة فعليّة،يتأخر الخبر الواقع جملةً فعليّةً عن المبتدأ، واختلف النحاة في حكمها على عدّة أقوال ذكرها السيوطي (1998، 431/1):

الأوّل: التّأخير مطلقًا ســـواء أكانت رافعة ضـــمير الاســـم، نحو قولنا: "كانَ زيدٌ يقومُ" أم غير رافعة، نحو قولنا: كانَ زيدٌ يمرُّ به عمرٍو، وعلّة المنع عدم سماعه. الثاني: جواز التقديم والتوسيط مطلقًا وإن لم يُسمع به، وهو القياس عند ابن السّراج، وصححه ابن مالك فأجازه مع (كانَ)، وحجته في ذلك قوله تعالى: { أَهَؤُلاء إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ} (سبأ: 40) فتقديم معمول الخبر (إيّاكم) يؤذن بتقديم العامل. الثالث: منع التقديم إذاكان رافعًا لضمير الاسم، والجواز في غيره، وإليه ذهب ابن عصفور، ووافقه من المحدثين عباس حسن (1966، 515/1)ومن ذلك قول الشّاعر في قصيدة (تاييسُ الجديدةْ) (المهندس، 2012، ص178):

أوَكانَ يملكُ قدرةً حَشَدَ الدُّجى ونضا الرجومَ وجنّدَ الأنواءَ

الشاهدُ فيه قوله: (كانَ يملكُ) جملة منسوخة مكونة من الفعل النّاسخ (كانَ)، واسمه ضمير مستتر، تقديرهُ: هو، وقد تقدّم وجوبًا على خبره الواقع جملة فعلية (يملكُ)؛ لأنّ الخبر رافعٌ لضمير الاسم تقديرهُ هو. وقوله في قصيدة (حانة الشعراء) (المهندس، ص228):

أمْسَى يُبعثرُ حَوْلهُ وَرَقا فكأنّهُ وسْطِ مُعْتركِ

الشاهد فيه قوله: (أمسى يُبعثرُ) جملة منسوخة مكونة من الفعل النّاسخ (أمسى)، واسمها ضمير مستتر، تقديرهُ (هو)، وقد تقدّم وجوبًا على خبره، الواقع جملة فعلية (يُبعثرُ)،وهي رافعة ضميرًا مستترًا عائدًا على الاسم، تقديرهُ هو.

وقوله في قصيدة (راكب الدّراجة) (المهندس، 2012، ص373)

عَيْنَ اشتهاءِ وَيَدَ اجتراحِ بل صرتُ أخشى ثورةَ الأرواحِ

الشاهد فيه قوله: (صرتُ أخشى) جملة منسوخة مكونة من الفعل النّاسخ (صار)، واسمه الضمير المتصل (التاء)، وقد تقدّم وجوبًا

على خبره الواقع جملة فعلية (أخشى)؛ لكون الاسم ضميرًا متصلاً، وكون الخبر جملة فعلية رافعة ضميرًا عائدًا على الاسم تقديره (أنا).

تبين لي في أثناء تتبعي لأسلوب الشاعر، أنّه أخر الخبر الواقع جملة فعلية في مواضع ورودها جميعًا، وهذا يدلّ على أنّ الشّاعر يذهب

مع القائلين بتأخيرها، وهو الرّاجح لدينا، وعدم السّماع به خير دليل على ذلك.

2- إذا كان الخبر محصورًا (حسن، 1966، 515/1.)، ومن ذلك قول الشّاعر في قصيدة (المدينة الباسلة) (المهندس،2012، ص257):

عصفوا ببابِكِ فاسْتُبيحَ فلم يكُنْ إلَّا جَهَنَّمَ هَاجَها الإعصارُ

الشاهد فيه: (فلم يكُنْ إلَّا جَهَنَّمَ)، إذ جاء اسم النّاسخ ضميرًا مستترًا، تقديره (هو) متقدمًا وجوبًا على خبرهِ (جَهَنَّمَ)؛ لأنّ الخبرَ وقع محصورًا. وقوله في قصيدة (صاحب الأهرام) (المهندس، 2012، ص337.):

هلْ كُنتَ بينَ الموتِ والميلادِ إلّا حياةَ مآثِروآيادي

الشاهد فيه قوله: (هل كنتَ إلّا حياةَ)، إذ جاء اسم (كانَ) ضميرًا متصلاً (تاء الفاعل)، وقد تقدّم وجوبًا على خبرهِ (حياةَ)؛ لكون الخبر محصورًا.

ثالثاً: تقديم الخبر على الاسم وجوبًا، قال السيوطي: "قد يجب توسيط الْخَبَر أَو تَقْدِيمه وَقد يمْنَع كل من ذَلِك للأمور الْمُوجبَة أَو الْمَانِعَة فِي خبر الْمُبْتَدَأ مِثَال وجوب التوسيط مَا كَانَ قَائِمًا إِلَّا زيدٌ، وَمِثَال وجوب التَّقْدِيم أَيْن كَانَ زيد؟ وَكم كَانَ مَالك ؟ وَمِثَال وجوب أَحدهمَا على سَبِيل التَّخْيِير كَانَ فِي الدَّار ساكنها"((1998، 430/1)، ومن صوره:

1- **إذا كان من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام**، ومن ذلك قول الشّاعر في مسرحيته الشعريّة (المهندس، 2012، ص554):

ومَنْ تكونُ أيّها السّكران ؟

الشاهد فيه قوله: (مَنْ تكونُ)، إذ جاءت جملة منسوخة مكونة من الفعل النّاسخ بصيغة المضارع (تكونُ)، واسمه ضمير مستتر، تقديرهُ (أنتَ)، وخبرهُ (مَنْ) الاستفهامية، وقد تقدّمَ وجوبًا عليهما؛لأنّ أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام.

2- أنْ يكون الاســم نكرة والخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، قال ابن جني: "يجوز مع النفي من جعل اســم كان وأخواتها نكرة ما لا يجوز مع الإيجاب، ألا تراك تقول: ما كان إنسانٌ خيرًا منك، ولا تجيز: كان إنسان خيرًا منك"(1999، 279/1)

إذن يتبين لنا من قول ابن جني أنّه لايجوز مجيء اســم كانَ وأخواتها نكرةً إلّا بمســوغٍ، وذكر النفي، وجاءت أســماء هذه الأفعال نكرةً بمسوغ آخر، وهو تقدم خبرها (شبه الجملة) عليها، ومِن ذلك قول الشّاعر في قصيدة (ليالي كليوبترا)(المهندس،2012، ص222):

كانَ في الليلِ سُكارَى وأفَاقُوا قبلَنا

الشـاهد فيه: (كانَ في الليلِ سُـكارَى)، إذ تقدّمَ خبر الناسخ (في الليلِ) على الاسـمِ (سُـكارى) وجوبًا؛ لأنّ الاسـم نكرة وخبرها شـبه جملة

جار ومجرور. وقوله في قصيدة (المدينة الباسلة) (المهندس، 2012، ص258)

طُرُقٌ مُحَيِّرَة يَضِلُّ ويَهْتَدِي فيها الكُمَاةُ وليسَ ثَمَّ قَرَارُ

الشاهدُ فيه: تقدّم الخبر (ثَمَّ) وجوبًا على الاسم النكرة (قرارُ)؛ لأنَّ الخبر شبه جملة ظرفيّة.

ولا بُدّ من الإشـارة إلى أنّ عباس حسـن أجاز مجيء أسـماء النوّاسـخ نكرةً؛ لأنّ بدخول النوّاسخ عليها تخرج عن كونها مبتدأ، وإنّما تكون اسمًا للنواسخ، وهي بذلك تخرج من الصدارة (حسن، 1966، 494/1-495)

رابعًا: تقديم الاسـم جوازًا على الخبر، هناك مواضع كثيرة قُدِّم الاسـم جوازًا على الخبر، ومن ذلك قول الشّـاعر في قصـيدة (الله والشاعر) (المهندس، 2012،ص 65):

أيصبحُ الإنسانُ هذا الرّميمْ

والجيفة الملقاةَ نهبَ الترابْ

الشــاهد فيه البيت الأوّل، إذ جاءت على الأصـل فعل ناسـخ(يصـبحُ)، واسـمه (الإنسـانُ)، وخبره (هذا الرميم)، وجاء المعمولان معرفتين،

ومع ذلك يجوز فيها تقديم الخبر، فنقول: (أيصــبحُ هذا الرّميمْ الإنســانُ)، وعلّة ذلك وجود قرينة لفظية تبين الاســم من الخبر، وهي الحركة الإعرابية للاسم. وقوله في قصيدة (الشوق العائد) (المهندس، 2012، ص281):

أينَ، لا أينَ! ما غِنائِي بالذّكْرَى وقد أصْبَحَ الوَهُوبُ مَنُوعَا.

الشاهد فيه الشطر الثاني، إذ جاء اسم أصبح (الوهوبُ) معرفة، وخبره (منوعا) نكرة، وقدّم الشّاعر الاسم جوازًا مراعاةً للرتبة، ويجوز التأخير، لوجود قرينة الإعراب التي تبين الاسم من الخبر.

خامسًا: تقديم الخبر على الاسـم جوازًا، قال ابن هشـام: "يجوز فِي هَذَا البَاب أَن يتوسـط الْخَبَر بَين الِاسْـم وَالْفِعْل كَمَا يجوز فِي بَاب الْفَاعِل أَن يتَقَدَّم الْمَفْعُول على الْفَاعِل".(1963، ص129)

وتوسط الخبر بين الاسم والفعل أجازهُ البصريون قياسًا على تقديم الخبر على المبتدأ، ودليلهم في ذلك قوله تعالى: {وكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ} (الروم: 47)، وقوله: {لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ } (البقرة: 177)، ومنعهُ الكوفيون مطلقًا؛ لأنّ في الاسم ضميرًا يعود على الخبر (السيوطي، 1998، 428/1- 429)، ومن مواضعه:

1- **إذا كان الخبر شبه جملة والاسم معرفة**، ومن ذلك قول الشّاعر في قصيدة (يومُ الملتقى): (المهندس، 2012، ص308)

أكانَ عندك هذا الموتُ يصنعهُ بكفَّهِ آدمُ العاصي وحوّاءُ

الشاهدُ فيه قوله: (أكانَ عندك هذا الموتُ)، إذ توسطَ الخبر، الواقع ظرفًا (عندك) جوازًا بين الفعل الناسخ (كانَ) المسبوق بهمزة الاستفهام، والاسم المُعرّف الواقع اسم إشارةٍ (هذا)، وفي هذه الحالة لايجوز الفصل بين أداة الاستفهام والفعل الناسخ بأحد المعمولين؛ لأنّ الاستفهام لها الصدارة في الكلام (حسن، 1966، 517/1)وقوله في قصيدة (ألحانٌ وأشعار في منزل ريتشارد فاجنر) (المهندس، 2012، ص346):

ما زالَ فوق نَديّ العُشْبِ مضجعهُ ومِنْ يديهِ على الأغْصانِ آثار

الشاهدُ فيه الشطر الأوّل، إذ توسط الخبر الواقع ظرفًا(فوقَ) جوازًا بين الفعل النّاسخ (مازالَ) وبين الاسم (مضجعهُ) المُعرّف بالإضافة إلى الضمير. وقوله في قصيدة (مَعْرِضُ الحياةِ) (المهندس، 2012، ص467):

أليستْ له صبوةُ الآدميّ

وشهوةُ تلك الذئاب الجياعْ؟

الشاهدُ فيه قوله: (أليستْ له صبوةُ الآدميّ)، إذ توسطَ الخبر الواقع جارًا مجرورًا (له) جوازًا بين الفعل الناسخ (ليس)، والاسم المعرّف بالإضافة (صبوةُ الآدميّ).

2- **إذا كان الاسم مصدرًا مؤولًا**، ومن ذلك قول الشّاعر في قصيدة (بطل الريف) (المهندس،2012، ص401):

ظَلَمُوا هَواهُ إذْ أحبَّ بلادَهُ ما كانَ ذنبًا أَنْ أحبَّ فَفَادَى!

الشاهد فيه الشطر الثاني، إذ جاءت جملة منسوخة، وقد تقدّم الخبر (ذنبًا) جوازًا على الاسم (أنْ أحبَ) الواقع مصدرًا مؤولًا، أيْ:

ما كانَ ذنبًا الحبُّ.

سادسًا: تقديم معمول الخبر، ومن ذلك قول الشّاعر في قصيدة (لحنٌ من فينَّا) (المهندس،2012 ص365):

طَرِبًا مَا زَالَ يَشْدو بَيْنَ مَوْجٍ وجِبَالِ

الشاهد فيه: مجيء جملة منسوخة فعلها النّاسخ (مازالَ) واسمه ضمير مستتر، تقديرهُ (هو)، وخبره الواقع جملةً فعلية (يشدو)، وقد

تقدّم معمول الخبر وهو (طَرِبًا) الواقع حالاً من الضمير المستتر على الفعل النّاسخ واسمه وخبره، فما حكم النحاة في ذلك ؟

لا بُدّ لنا أن نبين آراء النحاة في تقديم الخبر، كي نحكم بعد ذلك على معموله، للنحاة في حكم تقديم الخبر على الفعل النّاسخ (مازال) ثلاثة آراء:

الأوّل: المنعُ مطلقًا سواء أكان أداة النفي (ما) أم غيرها، وهو مذهب الفراء (السيوطي،1998، 430/1)

الثاني: الجواز مطلقًا، وعليه الكوفيون، وحجتهم "إنّ ما زال ليس بنفي للفعل، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل، والنفي إذا دخل على النفي

صار إيجابًا" (ابن الأنباري، 2003، 129/1، السيوطي،1998، 430/1).

"الثالث: المنع إذا كان أداة النفي (ما) وحجتهم "ما للنفي، والنفي له صدر الكلام؛ فجرى مَجْرَى حرف الاستفهام في أنّ له صدر الكلام، والسّر فيه هو أنّ الحرف إنّما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل؛ فينبغي أنْ يأتِيَ قبلهما، لا بعدهما" (ابن الأنباري، 2003، 129/1، السيوطي،1998، 430/1).

إذن يتبين لنا أنّ الشّاعر قد قدَّم معمول الخبر وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، وأداة النفي هو (ما)، فوافق بذلك المذهب الكوفي الذي أجاز تقديم الخبر، وتقديم الخبر يُؤذن بتقديم معموله.

ثانيًا: الحذف، وللنحاة فيه ثلاثة آراء:

الأوّل: أن تحذف (كانَ) وحدها، وكثر ذلك بعد "أن المصدرية" الواقعة في موضع أُريد به تعليل فعل بفعل في مثل قولهم"أما أنت منطلقًا انطلقت" أصله "انطلقت لأن كنتَ منطلقًا" (ابن جني، 382/2، ابن هشام، 1985، ص328)

الثاني: أن تحذف كان مع اسمها ويبقى خبرها، وكثر ذلك بعد "إن ولو" الشرطيتين، وهلا وَألَّا بقلة نحو: النَّاس مجزيون بأعمالهم إنْ خيرًا فَخير وَإِن شرًا فشر على تَقْدِير إِن كَانَ الْعَمَل خيرًا، ومثاله بعد لَو الْإِطْعَام وَلَو تَمرًا فالنصب على تَقْدِير: وَلَو يكون الطَّعَام تَمرًا (السيوطي، 1998، 440/1-444، عباس حسن، 1966، 1/ 529)

الثالث: حذف كان مع خبرها دون اسمها فجائز، بعد "إنْ" و"لو" الشرطيتين أيضًا؛ فمثاله بعد "إنْ": المرءُ محاسَبٌ على عمله؛ إنْ خيرٌ فخيرٌ وإن شرٌّ فشرٌّ؛ إنْ كان فى عمله خيرٌ فجزاؤه خير، وإنْ كان فى عمله شرٌّ فجزاؤه شر، ومثاله بعد "لو:" أطعم المسكينَ ولو رغيفٌ" .أي: ولو كان فى بيتكم رغيفٌ، أو: ولو يكون عندكم رغيف. (حسن، 1966، 1/ 529)

وذكر أبو حيّان (ت745ه) أنّ البصريين لا يجيزون حذف خبر(كان) لا اختصارًا ولا اقتصارًا، وأنّه يجوز ذلك في الضرورة (1999، 278/2-279).

وذكر السيوطي أنّ من النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختيارًا، وإنّ ابن مالك قد منعه في الجميع إلّا (ليسَ)، فأجاز حذف خبرها اختيارًا، وإنْ لم توجد قرينة بشرط أن يكون اسمها نكرةً عامة (1998، 426/1)، ومن مواضع الحذف الواردة في الديوان:

1-حذف خبركان، ومن ذلك قول الشّاعر في مسرحيته الشعرية (المهندس، 2012، ص553):

سمارا (وهي تشيرُ إلى أزيزو):

لَو كَانَ لِي رَجُلٌ لَكُنْتُ... ولسْتُ أعلمُ مَا أكون!

الشاهد فيه قوله: (لكنْتُ)، إذ جاء الفعل الناسخ مع اسمه جوابًا لأداة الشرط (لو)، وهي أداة شرط غير جازمة، وقد حُذف خبرها،

وهي ليست من مواضع الحذف القياسية؛ وحذف الخبر؛ لجذب انتباه المخاطب (أزيزو) ليتوقع كلّ شيء حسَن من خليلته السابقة (سمارا)، إذا أصبح رجلًا لها؛ وهي بذلك تكسب ودّ أزيزو كي يعود إليها بعد أن تركها لأجل امرأة أخرى تُدعى (شيلا).

وقوله في قصيدة (الفنان الأوّل) (المهندس،2012، ص480):

وعَـاشَ كَـمَا كَانَ آبَـاؤُهُ

يُغنّي النّجومَ ويَـرْعَى الغَنَم

الشاهد فيه: (كانَ آباؤه)، إذ حُذِّف خبر (كانَ) لدلالة السياق عليه تقديرهُ: (يعيشونَ).

2-حذف خبر مازالَ، ومن ذلك قول الشّاعر في قصيدة (البحرُ والقمرُ) (المهندس،2012، ص360):

ما زِلْنَ والبَحر في تَوَثُّبِهِ يُرْغِي كَمَا راع قَلْبَهُ خطرُ

الشـاهد فيه: (مازِلْنَ)، إذ حُذِف خبرُ (مازالَ) وبقي اسـمه (نون النسـوة)، وتقدير الخبر يُفهم من سـياق الأبيات التي تسـبقها، تقديرهُ

(كذلك).

3-حذف خبر أصبح، ومن ذلك قول الشّاعر في قصيدة (الله والشاعر) (المهندس، 2012، 74):

يا أيّها الغَادونَ والرَّائحونْ

في شُعبِ الأرضِ وليلِ الهمُومْ

تُمسُونَ أشتاتًا كما تُصبِحونْ

الشاهد فيه: (تصبحونْ)، إذ حُذِف خبر (أصبح) لدلالة ما قبله عليه، تقديرهُ: (أشتاتًا).

4-**حذف خبر (ظلّ)**، ومن ذلك قول الشّاعر في قصيدة (ميلادُ زهرة) (المهندس، 2012، ص225):

تَظَلُّ تُصغى، وتظلُّ الرُّبى والعشبُ، والجدولُ، والشاطئانْ

الشاهد فيه قوله: (وتظلُّ الرُّبى)، إذ حُذِف خبر (ظلّ) لدلالة ما قبله عليه، تقديرهُ: (تُصغي).

ثالثًا: الزيادة، ذهب النحاة إلى جواز زيادة (كان)،إذ جاء في الكتاب: "وقالَ الخليلُ: "إنَّ من أفضـلِهم كانَ زيدًا" على إلغاء (كانَ)، وشبّهه بقولِ الشّاعر وهو الفرزدق (1987، ص597،البغدادي، 1996، 217/9):

فكيفَ إذا رأيتُ ديارَ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

وقالَ: إنَّ من أفضـلِهم كانَ رجلاً يُقبحُ؛ لأنَّك لو قلتَ أنَّ من خيارِهم رجُلاً، ثُمّ سـكتَّ كان قبيحًا حتّى تُعرفهُ بشـيءٍ"(سـيبويه، 1980، 153/2). وشروط زيادتها أمران:

الأوّل: أن تكون بلفظ الماضي.وأجاز الفراء (ت207ه) زيادتها في المضارع (أبو حيّان، 212/4)

والثّاني: أن تقع ين شيئين متلازمين (ابن الأنباري: 1999،ص114، ابن عصفور، 1،1998/408، أبو حيّان، 212/4) ماعدا الجار والمجرور، وإن وقعت فهي شاذة. ولا تُزاد إذا وقعت أوّلاً أو آخرًا (ابن عصفور، 1998، 408/1).وأجازَ الفراءُ زيادتَها إذا وقعت آخرًا نحو قوله: (زيدٌ قائمٌ كانَ) قياسًا على إلغاء (ظنّ) آخرًا(أبو حيّان، 4/ 215).

ومن ذلك قول الشّاعر في قصيدة (يومُ فلسطين) (المهندس، 2012، ص380)

فلا تنْدبِ الضَّعْفَى وتغصبْ حقوقَهم فتلْكَ إذاً كانتْ شَرِيْعَةُ أدغال !!

الشاهد فيه: الشطر الثاني، إذ زيدت (كان) بين المبتدأ (تلكَ) والخبر (شريعةُ أدغال).

وقوله في قصيدة (حانة الشعراء) (المهندس، 2012،ص229):

فأجَابتِ السَّمراءُ تبتسمُ الفنُّ رُوْحَاً كَانَ ؟أم جَسَدَا؟

الشاهد فيه: الشطر الثاني، وفيه ثلاثة تأويلات:

الأوّل: أنْ يكونَ (الفنُّ) اسم (كانَ)، و(روحًا) خبرها وقد تقدم معمولاها؛ لأنّ الجملة استفهامية، وقد حُذفت همزة الاستفهام، وأغنت عنها قرينة التنّغيم.

الثاني: أنْ يكون (الفنُ) مبتدأ، و(روحًا) خبر (كان) مقدم، واسم (كانَ) ضمير مستتر، تقديرهُ (هو) عائدٌ على (الفنّ)، والجملة المنسوخة

في محل رفع خبر لـ (الفن).

الثالث: أنْ تكون (كان) زائدة بين العاطف والمعطوف، وهو الرّاجح لدينا.

وقوله في قصيدة (الأمسية الحزينة) (المهندس، 2012، 90):

ما كان أهنأها دنيا، وأهنأنا في ليلها الصحو، أو في فجرها الشاتي

الشاهد فيه قوله: (ما كان أهنأها دنيا)، إذ جاءت كان زائدة بين (ما) التعجبيّة، وفعل التعجب.

ومع زيادتها اختلفوا في عملها على وجهين:

الأوّل: إنّها عاملة، وهو قول السيرافي (ت368هـ) (2008، 296/1، ابن عصفور: 1،398/1998، السيوطي، 1998، /439)، والصيمري (1982، 212/1)، وعملها أنَّها ترفع فاعلاً مُضمرًا، وهو ضميرُ المصدرِ الدَّال عليهِ الفعل.

الثاني: ليست عاملة، وهو الظاهر من قول سيبويه، وعليه أكثر النحويين منهم ابن السراج (1996، 258/2)، وأبو علي الفارسي (السيوطي، 1998، 439/1)، وهو الراجح لدينا.

2-أفعال المقاربة، تُعدّ هذه الأفعال من النواسخ الفعلية أيضًا، وسميت بأفعال المقاربة، أو كاد وأخواتها، وللنحاة في تسميتها عدّة آراء، منها إنّها"من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة " (ابن هشام، 1/ 290، الأزهري، 2000، 277/1)، أو للدلالة على القرب، أيْ: الأفعال الدالة على قرب حصول الخبر ودنوه، وتسميتها بأفعال المقاربة من باب التّغليب؛ لأنّها ليست جميعها للمقاربة، فبعضها للرجاء، وبعضها للشروع (السيوطي،1998، 468/1-469).

وذهب النحاة إلى أنّ هذه الأفعال تعمل عمل "كان"، واشترط في أخبارها أن تكونَ جملة فعلية (ابن هشام، 1/ 290، الأزهري، 2000، 277/1).

وقسّمه ابن هشام على ثلاثة أقسام: الأوّل ما وضع للدلالة على قرب وقوع الخبر، وهي ثلاثة: كادَ، وأوشكَ، وكربَ. الثاني: ما وضع للدلالة على رجائه وهو ثلاثة: عسى، وحرى، واخلولقَ. الثالث: ما وضع للدلالة على الشروع وهو كثير منها: أنشأ،وطفقَ،وجعلَ،وعلقَ، وأخذَ(291/1).ووافقه كثيرٌ من النحويين، منهم ابن عقيل (1980، 323/1)، والأشموني (ت900هـ) (1998، 273/1)، والخضري (2003، 239/1-240)، والصبان(1997، 379/1-380).

أوّلًا: ما وضع للدلالة على قرب وقوع الخبر

1- كادَ: إنّ أفعال المقاربة جميعها تأتي لمعنى القرب، وأمّا (كادَ) فإنّها تأتي للقرب الشديد، فتدلّ على أنّها أبلغ في تقريب الشيء من الحال، فلا يجوز أنْ يُقال: كادَ زيدٌ يذهبُ بعد عامٍ؛ لأنّ كادَ توجب أنْ تكون شديدة القرب من الحال (ابن الأنباري، 1999، ص111).أيْ

أنّها تأتي لمقاربة الفعل من غير تراخٍ (ابن عصفور، 1998، 176/2)، ومن مواضع ورود(كادَ) قول الشّاعر في قصيدة (أفراح الوادي) (المهندس،2012، ص167):

وتَطلّعتُ عَبْرَ المَدائنِ والقُرى مُهجٌ يَكادُ خفوقُها يَتَكلّمُ

موطن الشاهد قولهُ: (يكادُ خفوقُها يتكلّمُ)، إذ جاء الفعل الناسخ بصيغة المضارع (يكادُ)، ولا يجوز أنْ تدخل عليها حروف الاستقبال؛ لأنّ حروف الاستقبال تخلص الفعل للمستقبل بينما (كادَ) تُقرّب الفعل من الحال؛ لأنّ كاد وضعت لمقاربة الفعل، ودنو وقوعه (أبو الفداء: 2000، 47/2)، وهذا لا يكون إلّا في الحال، وعملت هنا فرفعت اسمًا ظاهرًا وهي (خفوقها)، ونصبت خبرًا وهي جملة (يتكلّمُ)، واشترط النحويون كون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع؛ لأنّ الفعل المضارع فيه دلالة على الحال، وهذا ما أشار إليه ابن الحاجب بقوله: "وخبرها مشروطٌ فيه أنْ يكون مضارعًا، تنبيهًا على أنّه المقصود بالقرب، ودلالة على معنى الحال على وجه تأكيد القرب "(ابن

الحاجب، 1982، 91/2)

والغالب في خبر(كاد) أن يتجرّد من(أنْ) لتناقض المعنيين إذا اجتمعا، فـ(كادَ) للحال، و(أنْ) تصرف الكلام للمستقبل(ابن الأنباري،1999،ص110، العكبري، 1،1995/194 ابن يعيش، 2001، 377/4).

إذن نجد أنّ استعمال الشّاعر للفعل (يكاد) للدلالة على القرب. وقوله في قصيدة (نارٌ ونار) (المهندس،2012، ص304):

وأنْقِذْنَ هَذا الغرامَ الشَّهيدَ فَقَد كَادتِ النّارُ أنْ تَلْقفَهْ

الشاهد فيه الشطر الثاني، إذ جاء الفعل النّاسخ (كاد) رافعًا للاسم (النارُ)، وناصبًا للخبر(أنْ تلقفه)، وجاء الخبر مسبوقًا بـ(أنْ) المصدرية،إذن اجتمع متناقضانِ، وهما (كاد) و(أنْ)، فما تعليل النحاة لذلك ؟

ذهب سيبويه إلى أنّ دخول (أن) على (كادَ) ضرورة شعرية قائلاً:" كدتُ أنْ أفعل لا يجوز إلا في شعر" (1988، 12/3، ودخول (أنْ) في خبرها حملًا على (عسى)، قائلاً: "وقد جاء في الشعر كاد أنْ يفعل، شبهوه بعسى" (1988، 160/3) قال رؤبة: (ابن العجاج 2008، ص172، البغدادي، 1997، 384/9):

قد كادَ مِن طُولِ البِلىَ أنْ يَمْصَحَا

وقال ابن الأنباري: "فأثبتَ (أنْ) مع كاد، وإنْ كان الاختيار حذفها حملًا على عسى "(1999، ص110)

وقال ابن الحاجب:"قد شُبِه عسى بـ (كاد)، ولما كانت كاد، وعسى مشتركتين في أصل معنى المقاربة،وإن اختلفتا في وجوه المقاربة،حملت كل واحدة منهما على صاحبتها تشبيهًا بها، ومشاركتها لها في أصل معناها،... فدخلت لذلك أنْ في كاد وحذفت من عسى"(1982، 92-91/2).

2- أوشك، قال ابن يعيش: " يستعمل استعمالَ "عسى" في المقاربة، فيقال" :أوْشَكَ زيد أن يقومَ"، فـ "زيدٌ" فاعلٌ، و"أن يقوم" في موضع المفعول، والمراد: قارب زيدٌ القيامَ. ويُقال" :أوشك أن يقوم زيدٌ"، فتكون "أن" وما بعدها في موضع مرفوع كما كانت "عسى" كذلك، وقد أُسقط من خبرها "أنْ" تشبيهًا بـ"كاد"، نحوَ قولكَ" :أوشك زيدٌ يقوم"(2001، 386/4)

ومن ذلك قول الشّاعر في قصيدة (الحياة الخالدة) (المهندس، 2012، ص441):

أخَمْرٌونَارٌ؟ لقد ضَاقَ بي

كيَاني وأوُشِكُ أنْ أخْتَنِقْ.

الشاهد فيه: (وأوُشِكُ أنْ أختنقْ)،إذ جاء الفعل الناسخ بصيغة المضارع (أوُشِكُ) الذي يفيد المقاربة واسمه ضمير مستتر وجوبًا تقديرهُ (أنا) وخبره المصدر المؤول من أن والفعل، وجاء خبرهُ مقترنًا بـ(أنْ) وهو الغالب فيها.

ويأتي بصيغتي الماضي والمضارع،إلّا أن المضارع هو الأشهر فيه، وذهب الأصمعي (ت216ه) إلى أنّ المستعمل منه هو المضارع فحسب دون الماضي (السيوطي،1،472/1998)،وخالف الشّاعر الأصمعي،واستعمل صيغة الماضي في قصيدة (الملاح التائه): (المهندس، ص29)

قَدْ طَوَاها اللّيلُ حتَّى أوْشَكَتْ مِنْ عَمِيقِ الصّمتِ فيه أنْ تُراعَا

إذ جاء الماضي منه، وهو (أوشكتْ)، وقد اتّصلَ به تاء التأنيث الساكنة، وجاء اسمه ضمير مستتر، تقديرهُ (هي) وخبره المصدر المؤول (أنْ تراعا)، وقد فصل بين اسمه وخبره بمعمول الخبر الجار والمجرور، وأصل الكلام (وأوشكت أن تُراعا من عميق الصمت فيه).

وذهب بعض النحويين منهم الشّلوبين (ت645ه) (1993، 970/3)، وابن الضائع، وابن أبي الربيع إلى أنّ أوشك من أفعال الرجاء كـ(عسى)، وليس من أفعال المقاربة، والدليل عند ابن الضائع أنك تقول: عسى زيدٌ أنْ ينجحَ، ويوشكُ زيدٌ أن يحجَّ ولم يخرج من بلده، وأمّا إذا قلنا: كادَ زيدٌ أنْ يحجَّ.أي أنّه قد أشرف عليه، ولا يُقالُ ذلك وهو في بلده، وما ذهب إليه هؤلاء هو الصحيح عند الشاطبي (الأزهري، 2000، 282/1-283).

إذن اقترانها بـ(أنْ) غالبًا كونها أخت (عسى) للترجي، وتجريدها لشبهها بـ (كادَ) (الأزهري، 2000، 282/1)

وعندما يذهب هؤلاء النحاة إلى جعل (أوشك) من أفعال الرجاء، لاشكَّ أنّهم أرادوا أحد الأمرين: إمّا الدلالة اللغوية (معنى المقاربة الممزوجة بالرجاء)،أو الحكم النحوي (اتصال أنْ بالخبر)، وأرى أنّ الدلالة اللغوية لـ (أوشك) في هذين البيتين بمعنى القرب وليس بمعنى الرجاء؛ لأنّ دلالة الرجاء لا تتناسب معها، فالشاهد الأوّل يستعمل جملة (ضاق كياني)، ثم يقول (أوشكُ أن اختنقْ)، لاشك أنّ كلّ ضيقٍ قد يقرّب من الاختناق شيئًا فشيئًا، واستعمال (أوشك) للدلالة على قرب الاختناق مستقبلاً؛ لأنّ الضيقَ أحدُ علامته، إذن هو قال بذلك بعد أنْ شعر بعلامته، ولاشك أنّ تصوير هذا المشهد، مجازي فالشّاعر هنا يشبه فنّه بامرأةٍ فاتنة، ثمّ يذكر مصائب الدنيا التي تحول بينه وبين فنّه، وأراد من هذا كلّه تصوير هذه الحياة الدنيا على الرغم من مصائبها، فالفنانون والشعراء يتهافتون عليها، وأمّا الشاهد الثاني فقد جاء بمعنى المقاربة أيضًا، فقد ذكر لفظ (الليل)، فالليل معروف عنه الصمت الذي ذكره الشاعر،وهذا يُقرّب بدوره من الفزع؛ لأنّ معنى (تراعا) أي: أنْ تفزع، فالليل والصمت من علامات الفزع، إذن فقد قاله بعد أن تحققت علامتانِ، هما الليل والصمت، لذلك أرى أنّ معناها يلائم معنى (كادَ)، وإنْ كان هناك فرقٌ بينهما في كون "الكثير في خبرها أن يقترن بأنْ، لأنها أبعد في الاستقبال من كاد" (السامرائي، 2000، 281/1)

ثانيًا: ما وضع لرجائه

عسى، للنحاة فيه مذهبان، وقد ذكره المرادي:

الأوّل: إنّها حرف، وهو قول ابن السراج، وثعلب (ت291ه)، والثاني: إنّها فعل، وهو قول الجمهور، ودليلهم اتصال الضمائر بها، نحو: عسيْتُ، عسيْتُم، وإلحاق تاء التأنيث لها: عَسَتْ هندٌ أن تقومَ، ووافق المرادي قول الجمهور(المرادي، 1992، ص461-462).

وقال ابن يعيش: "وهو فعل غير متصرف ومعناه المقاربة على سبيل الترجي، قال سيبويه: معناه الطمع والإشفاق، أيْ طمع فيما يستقبل واشفاق أن لا يكون" (2001، 372/4).

ذهب النحاة إلى أنّ حكم إدخال (أنْ) على خبر (عسى)، هو عكس حكم خبر (كادَ)، فالغالب في خبرها دخول (أنْ) المصدرية عليه(ابن هشام، ص350، المرادي،1992، 462، ناظر الجيش، 2008، 390/1))، ومن ذلك قوله تعالى: {عَسَى رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ} (الإسراء: 8) ولا تحذف أنْ المصدريّة عند البصريين إلّا للضرورة الشعرية(المرادي، 1992، ص462)، ومن شواهد وروده في الديوان قول الشّاعر في قصيدة (حنان) (المهندس، 2012، 485):

عَسَى الآنَ مِن رَوْعهِ أنْ يُفِيقْ

موطن الشاهد ورود (عسى)، إذ أُسند إليه (أنْ) والفعل، وقد فصل بينهما بفاصل ولم يأتِ اسمٌ مرفوع بعد (عسى) ولم يتصل به ضمير الرفع، والسؤال هنا هل(عسى) تامة أم ناقصة ؟ وفي ذلك تأويلان (المرادي، 1992، ص465-466):

الأوّل: إنّها ناقصة أي عاملة عمل (كان) وتوّجه توجيه (حَسِبَ)، كما في قوله تعالى: {أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا} (العنكبوت: 2)، فقد سدّ (أنْ) والفعل مسد معمولها، وكذلك الأمر لـ (عسى)، فقد سدّ (انْ) والفعل محل جزأيها (اسمها وخبرها)، وهو مذهب ابنُ مالك الذي يذهب إلى أنّها تأتي ناقصة دائمًا.

الثاني: إنّها تامة اكتفت برفع فاعلها، وهي المصدر المؤول من (أنْ) والفعل على معنى (قرُب إفاقتُهُ).

والظاهر لدينا أنّها ناقصة، ولكن نقصانها على استتار اسمها، تقديرهُ (هو)، وخبرها المصدر المؤول من (أنْ والفعل)، وإنّما لجأنا إلى هذا الإعراب؛ لأنّ (أنْ) والفعل لم يلِ الفعل مباشرةً، ولأنّ في عسى ضميرًا مستترًا.

وممّا جاء مجردًا مِن (أنْ) قولهُ في قصيدة (الله والشاعر) (المهندس، 2012، ص70-71):

أَوَى إلى كَهْفٍ بِسَفحِ الجَبَلْ

عَسَاهُ يَقْضِي لَيْلهُ في سَلَامْ

الشاهد فيه قوله: (عساهُ يقضي ليلهُ)، إذ جاء خبرها الواقع جملةً فعليةً، وهو (يقضي) مجرّدًا من (أنْ)، فضلًا عن اتصال ضمير

النصب، وهو الهاء بالفعل (عسى)، وهي من المواضع المشكلة؛ لأنّ القاعدة تقتضي أن يتصل بها ضمير الرفع، نحو: عسيْتُ، عسيتُم،

وللنحاة فيه عدّة توجيهات:

التوجيه الأوّل: تجريد خبرها من أنْ، تشبيهًا لها بـ(كادَ) قال سيبويه: "اعلم أنّ من العرب من يقول:عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: عسى الغوير أبؤسًا." (1988، 158/3).

التوجيه الثاني: اتصالها بضمير النصب وفيه ثلاثة مذاهب:

الأوّل: مذهب سيبويه أنّ (عسى) محمول على (لعلّ) فتعمل عملها تنصب الاسم، وهو الضمير، وترفع الخبر، ومن ذلك قول رؤبة:

تقولُ بِنْتِي قد آنى أَنَاكَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَنْ

الكاف في عســاك مثلها في علّك أي: وقع الكاف ضــميرًا متصــلاً في محل نصــب اســميهما، وخبرهما محذوف (بن العجاج، 181، سيبويه، 1988، 375/2، السيرافي، 2008، 138/3)

إذن على هذا الوجه، إمّا أن يكون ســيبويه قد ذهب إلى حرفيتها عند اتصــالها بالضــمير، أو بقاء فعليتها وتغير وظيفتها النحوية، وأرى أنّ سيبويه قد ذهب إلى حرفيتها وجعلها نظير (لعلّ) نوعًا ووظيفة، فعلى هذا يكون: الضمير المتصل بـ(عسى) في محل نصب اسمها، والجملة الفعلية (يقضي) في محل رفع خبرها.

الثاني: مذهب المبرد أنّ (عسى) باقية على أصلها في رفع الاسم ونصب الخبر، وأنّ الضمير الذي يتصل به هو خبرها، وأن والفعل اســمها، وهي بذلك ليســت محمولة على (لعلّ)، وذهب إلى تغليط ســيبويه؛ لأنَّ الأفعال لا تعمل في المُضــمر إلّا كما تعمل في المُظهر (1994، 71/3، ابن يعيش، 2001، 382/4، المرادي، 1992،ص469)، وبهـذا القول جعـل المبرد المُخبر عنـه خبرًا، (المرادي،1992، ص469) وعلى هذا الوجه يكون (الهاء) في محل نصب خبرها، وجملة يقضي في محل رفع اسمها.

الثالث: مذهب الأخفش أنّ (عسى) باقية على عملها من رفع الاسـم ونصـب الخبر، ومحتفظة برتبتها من تقديم اسـمها وهي الهاء على

خبرها، وهي جملة (يقضـي) في هذا البيت،فهو يرى أنّ الضـمير المنصـوب ناب عن الضـمير المرفوع(ابن يعيش، 2001، 382/4، المرادي،

1992، ص469)، وإليه ذهب ابن مالك لوجود نظائر في كلام العرب (1990، 396/1، ناظر الجيش، 2008)، منها قول الشّاعر:

يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا إليكا

فأصل الكلام عصيتُما فناب الكاف عن (التاء)(أبو زيدٍ الأنصاري، 1981، ص347).

إذن يتبين لنا على الرغم من أنّ وجود مثل هذه الصـيغ تؤدي إلى اختلاف بين النحويين في تأويلها، فإنّ الشّـاعر أتى بها حملاً على نظير لها في كلام العرب، وقد أتى بالضـمير، لإقامة وزن التفعيلة (متفعلن)، (عَسَـاهُ يَقْــ)، فدخل عليه زحاف الخبن، وأصـل التفعيلة هو(مستفعلن)، وهو من بحر السريع، فكما نعلم أنّه يجوز للشاعر ما لايجوز لغيرِه.

ثالثاً: ما وضع للدلالة على الشروع

طَفِقَ، ذهب النحاة إلى أنّ أفعال الشــروع وجب تجريد خبرها من (أنْ)؛ لأنّ (أنْ) للاســتقبال؛ وهذه الأفعال هو للأخذ في الفعل فيكون

خبرها في معنى الحال (ابن الناظم، 2000، ص113، ابن عقيل، 1،334/1980، السـيوطي، 1998، 475/1).' "وأصـل "طفق" من طفق الموضع أي لزمه، فإذا قلت: (طفق يفعل) كان المعنى أنّه لزم الفعل وواصله واستمر عليه" (السامرائي، 2000، 283/1).

ومن ذلك قول الشّاعر في قصيدة (قيثارتي) (المهندس، 2012، 42)

علَّ الذي غنَّيتُ عَرشَ جَمَاله وطَفِقْتُ أرقُبُ أفَقَهُ المُتَسَامِي

الشـاهدُ فيه: مجيء الفعل (طفقَ) من أفعال الشـروع رفعت الاسـم، وهي ضـمير الرفع (تاء الفاعل) ونصـبت الخبر، وهي الجملة الفعلية

(أرقبُ) وقدْ جُرِّد خبرها من أن وجوبًا.

3-ظنّ وأخواتها، تُعد هذه الأفعال من النواسـخ، وهذه الأفعال بعد اسـتيفائها لفاعلها تدخل على المبتدأ والخبر،فتحولهما إلى مفعولينِ وهي على ثلاثة أقسام: الأوّل: أفعال اليقين. والثاني: أفعال الرُّجحان. والثالث: أفعال التّحويل(ابن الناظم، 2000،ص 141).

وأفعال اليقين والرجحان عند ابن هشـام أربعة عشـر فعلاً هي: (وجد, ألفى, تعلم, درى, جعل, حجا, وعد , هب, زعم, رأى, علم, ظن, حسـب، خال)، ثُمّ بيّن أن منها ما يفيد اليقين ومنها ما يفيد الرجحان (ابن هشـام، 2/28-32)، ويرى ابن عقيل أنها تنقسـم على قسمين, الأوّل: ما يدل على اليقين، وهي خمسة أفعال: (رأى, علم, وجد ودرى, تعلمْ). والثاني, ما يدلّ على الرجحان، وهي ثمانية:

(خال, ظن, حسب, زعم, وعد, حجا, جعل, هب) (1980، 2/28-29)

أوّلاً: أفعال اليقين، ومن ذلك قول الشّاعر في قصيدة (كأسُ الخيام) (المهندس،2012، ص 142):

حُجُبٌ عن ناظري مَزَّقْتها

فرأيتُ العيشَ برقاً وسرابا

الشـاهد فيه الشـطر الثاني،إذ اسـتوفى فعل اليقين (رأى) فاعله(ضـمير المتكلم)، ودخل على الجملة الاسـمية (العيشُ برقٌ) فنصـبها، على أنّ (العيشَ) مفعول به أوّل، و(برقًا) مفعول به ثانٍ. وجاءت رأى اليقينية هنا بمنزلة الرؤية البصـرية التي ليس فيها شـك، كأنَّه رأى الأمر بعينهِ بعد أن مزّق الحُجبَ عن ناظريه. وقوله في قصيدة (الغرام الذبيح) (المهندس، 2012، 323):

ألفيتُني جسدًا تُسارقُ رُوحَهُ قُبَلٌ عواصفُ ضُرِّجَتْ بأثامِ

الشاهد فيه قوله: (ألفيتُني جسدًا)، فعل قلبي بمعنى (وجدَ)، استوفى فاعله ضمير المتكلم، ودخل على الجملة الاسمية ونصبها، فالأوّل: الضمير، والثاني: جسدًا. وجاء في هذا البيت الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمّى واحد، وهي من خصائص الأفعال القلبية المتصرفة، وأُلحق بهم الفعلان (فقدَ، وعدمَ)، ولا يجوز هذا الاستعمال في سائر الأفعال الأخرى في العربية، فلا يُقال: ضربتُني(السيوطي، 1998، 1/561، السامرائي، 2007، ص129-130)

ثانياً: أفعال الرّجحان، ومن ذلك قول الشّاعر في قصيدة (فاروس الثاني) (المهندس،2012،ص 330):

بَخّرتْهُ الشّمْسُ فارتدَّ سَحَابَا حينَ ظَنَّ النصرَمن عَيْنيهِ قَابَا

موطن الشاهد قوله: (ظنَّ النصرَ قابا)، إذ استوفى فعل الرجحان (ظنّ) فاعله الواقع ضميرًا مستترًا، تقديرهُ (هو)، ودخل على الجملة الاسمية (النصر قابا) فنصبها، فيكون (النصر) مفعولًا به أوّلاً، و(قابا) مفعولًا به ثانيًا.

وقوله في قصيدة (حانة الشعراء) (المهندس،2012، ص228):

لَوْلا دُخَانُ التّبغِ خلْتَهمُو أنصافَ آلهةٍ وأربابِ

الشاهد فيه قوله: (خلْتَهمُو أنصافَ)، إذ استوفى فعل الرجحان (خالَ) فاعله الواقع ضميرًا متصلاً(تاء الفاعل)، ونصب مفعولين الأوّل:

الضمير المتصل به(الهاء)،والواو الذي اتّصلَ به هو واو الصلةِ. والثاني:هو (أنصافَ).وقوله في قصيدة(يوم فلسطين)(المهندس، ص380):

هو الشَّرقُ أَلقَى عَنْ يَدَيْهِ قيودَه فلا تَحْسَبِيْهِ في قيُودٍ وأغْلَالِ

الشاهد فيه الشطر الثاني، إذ استوفى فعل الرجحان (تحسب) فاعله (ياء) المخاطبة، ونصب مفعولين، الأوّل الضمير(الهاء)، والثاني شبه الجملة (في قيودٍ)، ودخلت لا النّاهية على (تحسبين) فجزمته، وعلامة جزمه حذف النون.

ثالثاً: أفعال التّحويل، اختلف النحاة في أفعال التّحويل، فمنهم من عدّها سبعة، وهي (صيّرَ، جعل، اتّخذ، تخذ، وهبَ، ترك، ردّ) (ابن عقيل، 1980، 2/40-42)، ومن ذلك قول الشّاعر في قصيدة (تاييس الجديدةُ) (المهندس، 2012، ص188):

ولو استطعتُ، جعلتُ مِسبحتي ثَمرَالنهودِ، وجلَّ في السُّبَحِ

الشاهد فيه: دخول (جعلَ) على الجملة الاسمية (مسبحتي ثمر النهود) بعد أن استوفى فاعله الواقع ضميرًا للمتكلم،وحوّلهما إلى مفعولين، الأوّل: (مسبحتي)،والثاني: (ثمرَ)، و(جعل) هنا بمعنى التصيير والتّحويل أي: لو استطعْتُ لحوّلتُ مسبحتي إلى ثمر النهود.

و قوله في قصيدة (امرأةٌ وشيطان) (المهندس،2012، ص292):

أأنا مَنْ يُطفئُ النجمَ فَمِي وأردُّ الأرضَ غَرْقَى في دُجَاها.

الشاهدُ فيه الشطر الثاني، إذ دخل الفعل (أردُّ) على الجملة الاسمية (الأرض غرقى) بعد أنْ استوفى فاعله الواقع ضميرًا مستترًا وجوبًا،

تقديرهُ (أنا)، وحوّلها إلى مفعولين الأوّل (الأرضَ)، والثاني (غرقى).

ومنهم من عدّها ثمانية،مضيفًا إليه (أصارَ) (السيوطي، 1،1998/544)، ومن ذلك قوله في قصيدة(في السماء) (المهندس،ص437):

أصاروا الفنونَ رموزَ الآثام

واستلهموا الشَّرَسرَّالبيانْ

الشاهد فيه: **(**أصاروا الفنونَ**)**، إذ دخل الفعل (أصارَ) على الجملة الاسمية (الفنونُ رموزُ الآثامِ) بعد أنْ استوفى فاعله الواقع ضميرًا متصلاً(واو الجماعة) وحوّلها إلى مفعولين الأوّل: (الفنونَ) والثاني (رموزَ الآثامِ)

إنّ دخول (أصارَ) على الجملة الاسمية أدت إلى تغير دلالتها، وهي التحول من صفة إلى أخرى، وذكر السيوطي أنّ أصار منقولٌ من صار، وهي إحدى أخوات كان (السيوطي، 1998، 1/544)و قوله في قصيدة (إلى راقصةٍ) (المهندس،2012، ص 155):

بعينيكِ ما يُلْهِمُ الخاطرا ويتركُ كلَّ فتًى شاعِرَا

الشاهد فيه الشطر الثاني، إذ دخل (تركَ) على الجملة الاسمية (كلّ فتًى شاعِر) فنصبها، وهي من أفعال التّحويل، والمعنى أنّ التّمعن في عيون (الراقصة) يحوّل كلّ فتى إلى شاعر.

الحذف، أجازَ جمهورُ الَّنحويينَ حذفُ مفعولي أفعال القلوبِ اختصارًا إذا دلَّ عليها دليل، وإنْ لم يدل عليه دليل ففيه عدّة أقوال (الأزهري، 1،2000/377-378، السيوطي،1998، 1/549-550):

الأوّل: المنعُ مطلقًا، وهو مذهب الأخفش، والجرمي (ت225هـ)، وابن خروف، وشيخه ابن طاهر (ت609)، والشلوبين. الثاني: الجواز مطلقًا، وهو قول ابن السراج، والسيرافي، وابن عصفور.الثالث: الجواز في (ظنّ) وما في معناها، وهو قول الأعلم الشنتمري (ت 476هـ). الرابع: المنع قياسًا والجواز في بعضها سماعًا، وهو قول أبي العلاء أدريس.

وممّا جاء في الديوان حذف أحد مفعولي (علمَ)، ومن ذلك قوله في قصيدة (هزيمة الشيطان) (المهندس، 2012، ص334):

لتعلمَ أنَّ الحقَّ روحٌ وفكرةٌ يذلُّ لها الطاغي وتَعْنُو قواضِبُهْ

الشاهد فيه الشطر الأوّل، إذ استوفى فعل اليقين (تعلمَ) المنصوب بلام التعليل فاعله الواقع ضميرًا مستترًا، تقديرهُ (أنتَ)، وللنحاة في المصدر المؤول قولان ذكرهما العكبري: (1/ 295)

الأوّل: إنّهُ سدّ مسد مفعولي الفعل الناسخ، وهو(لتعلمَ) هنا، وهو مذهب الجمهور.

الثاني:إنّه سدّ مسد المفعول الأوّل،والثاني محذوف، وهو مذهب الأخفش،وعلى هذا الرأي يكون التقدير: ثابتة،أيْ: لتعلم حقيقته ثابتة.

ونظير ذلك قوله في مسرحيته الشعريّة(المهندس، 2012، ص603):

وهبْ أنّهنّ كما قُلْتَهُ فماذا بآلهةٍ تصنعُ ؟

الشاهد فيه قوله: (وهبْ أنّهنّ كما قُلْتَهُ)، إذ استوفى فعل الرّجحان (وهبْ) فاعله الواقع ضميًرا مستترًا وجوبًا، تقديره (أنت)، وفيما يتعلق بمفعوليه، إمّا أن يكون سدّ مسده المصدر المؤول، وإمّا أن يكون المصدر سدّ مسد المفعول الأوّل، والثاني محذوف، تقديره (كذلكَ). والظاهر لدينا هو مذهب الجمهور. وحذف مفعولي(زعم)، ومن ذلك قوله في قصيدة (أفراح الوادي) (المهندس، 2012، ص168):

قالوا: فتًى عَشِقَ الطبيعةَ واغتَدَى بغرائِبِ الأشْعارِوهو متيَمُ

وطوى البَحارَعلى شراعِ خيالِهِ يرتادُ عاليَةَ الذُّرا ويُؤَمِّمُ

أنا مَن زعَمْتُمْ غيرَ أنّيَ شاعِرٌ أرضى البيانَ بما يصوغُ ويرسُم

الشاهد فيه قوله: (زعمتمْ)، إذ حذف مفعولي (زعمَ) اختصارًا؛ لدلالة ما قبله عليه، تقديرهُ: زعمتموه فتىً

ثانيًا: النوّاسخ الحرفية

1-إنّ وأخواتها، وهي من الحروف المختصة التي أعطاها اختصاصها قوة العمل في غيرها، وهي أحرف لا تدخل إلّا على الأسماء، أو

الضمائر التي هي واحدة من باب الأسماء، وأخوات إنّ هي: أنّ، ولكنّ، ليتَ، لعلّ، كأنّ ومن ذلك قولك: إن زيدًا منطلقٌ، وإنَّ عمرًا مسافرٌ، وإن زيدًا أخوك"، وعملها أن تنصب الأول ويصير اسمًا لها، وترفع الثاني ويصير خبرًا لها (ابن الناظم، 2000، 166، ابن عقيل، 1980،1/345، أبوحيّان، 1998، 5/5).

أوّلًا: الرتبة

1- تقديم الاسم وجوبًا على الخبر، إنّ أصل الرتبة في إنّ وأخواتها، أن يتقدم النّاسخ، ويتأخر عنه الاسم متلوًا بالخبر، ولا يصح تجاوز الترتيب، فلا يجيزون تقدم خبرها على الاسم، ولكنّ النحاة يتوسعون في الظرف والمجرور ما لا يتوسعون في غيرهما، فيجيزون تقدم خبر إنّ على اسمها إذا كانَ ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، نحو قولهم: ليتَ هنا غير البذي، ويوجبونها في قولهم: ليتَ في الدار صاحبها، كي لا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً(ابن عقيل، 1980، 1/348-349، أبوحيّان،، 1998، 3/244، الصبان، 1997، 1/401-402)

إذن يجب تقديم الاسم وتأخير الخبر في المواضع جميعها، ماعدا هذا الموضع الذي ذكرهُ النحاة، ويظهر ذلك في قول ابن مالك:

وراع ذا التّرتيب إلاّ في الذي كليتَ فيها أو هنا غير البَذي

جاء في حاشية الصبان: "وراع ذا الترتيب" وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوبًا "إلا في" الموضع "الذي يكون الخبر فيه ظرفًا أو مجرورًا" (1997، 401/1).ومواضع وجوب تقديم الاسم على الخبر، إذا كان الخبر مفردًا، أو جملةً (اسمية، أوفعلية).

أوّلاً: إذا كان الخبرُ مفردًا، وممّا ورد من ذلك خبر (إنّ)، ومنه قول الشاعرفي قصيدة (أفراح الوادي) (المهندس،2012، ص166):

فابعثْهُ جيلًا واثبًا متقحِّمًا إنَّ الشّبابَ تَوثُّبٌ وتَقَحُّم

الشاهد فيه قوله: (إنَّ الشبابَ تَوثُّبٌ)، إذ جاءت جملة منسوخة مكونة من الحرف النّاسخ المشبه بالفعل الذي يفيد التوكيد (إنّ)، فنصب الاسم المعرّف بأل (الشباب) ورفع الخبر النكرة (توّثبٌ)، وقد تقدّم اسمه وجوبًا على الخبر؛ لكونه غير ظرف أو جارًا ومجرورًا.

وخبر (أنّ)، ومنه قول الشّاعر في قصيدة (تحت الشِّراع) (المهندس، 2012، ص362):

وأنّها في ظلال السِّلم نائِمَة وأنّها جَنَةٌ للحُبِّ غنّاءُ

الشاهد فيه قوله: (أنّها نائمة)،و(أنّها جنةٌ)، إذ دخلت (أنّ) التي تفيد التوكيد على الجملة الاسمية فنصبت الاسم، ورفعت الخبر، وجاء الاسم فيهما ضميرينِ متصلينِ مقدمينِ وجوبًا على خبريهما(نائمةٌ وجنةٌ)، وقد فُصل بين اسم (أنّ) وخبرها في الشطر الأوّل بمعمول الخبر الواقع جارًا ومجرورًا. وخبر (كأنّ)، ومن ذلك قوله في قصيدة (إندونيسيا) (المهندس، 2012، ص 403):

وفي أرْضِهَا أو أُفُقِها صوتُ مُحْنَقٍ كأَنَّ صَدَاهُ الغَيبُ، لو يتَكَلَّم

الشاهد فيه قوله: (كأنَّ صداهُ الغيبُ)، إذ جاءت جملة منسوخة مكونة من الحرف النّاسخ المشبه بالفعل(كأنّ) الذي يفيد التشبيه، وقد تقدّم اسمه (صداهُ) المعرف بالإضافة وجوبًا على خبره (الغَيبُ) المعرّف بأل.

وخبر (ليتَ)، ومن ذلك قوله في قصيدة (العشّاق الثلاثة) (المهندس، 2012، ص211):

ألا لَيْتَني حُرٌّكَضَوئِك أرْتَقِي عَوَالِمَكَ المُلأى بشَتَّى العَجائِبِ

الشاهد فيه (ليتني حُرٌّ)، إذ جاءت جملة منسوخة مكونة من الحرف النّاسخ المشبه بالفعل (ليت) الذي يفيد التمني، وقد تقدّم اسمه الواقع ضميرًا، وهو (ياء المتكلم) وجوبًا على خبره (حرٌّ).وخبر (لكنّ)، ومن ذلك قوله في قصيدة (ثورة) (المهندس: 2012، ص449):

فما هو بالمَلَكِ المستعزِّ

ولَكنَّهُ الآدميُّ المَهينْ

وما الآدميةُ بنتُ السَّماءِ

ولكنَّها بنتُ ماءٍ وطينْ

الشاهد فيه: (لَكنَّهُ الآدميُّ)، و(لكنَّها بنتُ ماءٍ)، ذهب النحاة إلى أنّ (لكنّ) حرف استدراك، ويقصد منه مخالفة حكم ما بعدها لحكم ما قبلها، ويشترط فيها أن يتقدمها كلام ملفوظ به، أو مقدّر، ولابدّ أنْ يكون نقيضًا لما بعدها،أو ضدًا لها (ابن هشام،1985، ص383).

وتحققت الشـروط في موطن الشـاهد لدينا، إذ نفى في الأوّل كونه ملكًا عزيزًا، واسـتدرك كلامه بكونه الإنسـان الضـعيف، إذن تكون الجملتانِ متناقضـتين، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالثاني، إذ نفى عنها كونها بنت السـماء، أي: من (الملائكة)، واسـتدرك كلامه بأنّها بنت ماء وطين، أي: إنّها بشرٌ، فنجد المعنيين متناقضين.

ثانياً: إذا كان الخبر جملة فعلية،ومن ذلك خبر (إنّ)، ومنه قول الشّـاعر في قصـيدة (الأجنحة المحترقة) (المهندس، 2012،ص 57):

ولئنْ حُرِمتُمْ مِن مَتَاعِ شَبَابِكُم إنَّ النّعِيْمَ يُنالُ بالجِرْمَان

الشاهد فيه الشطر الثاني، إذ جاء جملة منسوخة قُدِّم فيه اسم (إنّ) المعرّف بأل (النعيمَ) وجوبًا على خبره الواقع جملة فعلية (يُنالُ)، وجاء الفعل مبنيًا للمجهول، ونائبه ضمير مستتر، تقديرهُ (هو) عائد على (النعيمَ).

وكذلك خبر (لعلّ)، ومن ذلك قوله في قصيدة (ميلادُ شاعر) (المهندس، 2012، ص18):

أيّ بُشْرَى لها تَجَمّلتِ الأرضُ وزافتْ في فَاتناتِ المَرائي؟

علَّها نُبِّئَتْ من الغَيْبِ أمراً حَمَلَتْهُ لها نجُومُ المَسَاء

الشاهد فيه الشطر الأوّل من البيت الثاني، إذ جاءت جملة منسوخة مكونة من الحرف النّاسخ المشبه بالفعل (علّ) الذي يفيد الترجي، وأصلهُ (لعلّ) وحُذِف لامه لغة (الهروي،1993، ص568)؛ وقد تقدّم اسمه الواقع ضميرًا، وهو (الهاء) العائد على الأرض وجوبًا على خبره (نُبِّئَتْ)، الواقع جملة فعلية، وفعلها مبنيٌّ للمجهول، ونائبه ضمير مستتر، تقديرهُ (هي) العائدة على (الأرض).

وخبر (ليتَ)، ومن ذلك قوله في قصيدة (الله والشّاعر) (المهندس، 2012، ص67):

يا ربِّ ما أَشْقَيْتَنِي في الوجُودْ

إلَّا بقَلْبِي: لَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ

في المثلِ الأعْلَى وحُبِّ الخلُودْ

الشـاهد فيه قوله: (ليتَهُ لم يكنْ في المثل)، إذ جاء اسـم (ليتَ) ضـميرًا، وخبرهُ (لم يكنْ في المثل) جملة فعلية مكونة من الفعل الناقص (كان) بعد دخول أداة الجزم عليه، واسمه الواقع ضميرًا مستترًا، وخبره (في المثل) الواقع شبه جملة، والجملة في محل رفع خبر ليتَ.

2-تقديم الخبر على الاسم جوازًا، ومن ذلك قول الشّاعر في قصيدة (شيطان الشاعر) (المهندس: 2012، ص461):

بل الشّعر آسرهُ المستبدُ

فيا ليتَ لي روحه الأسرةْ

ويا ليتَ لي وثباتِ الخيالِ

موطن الشاهد تقدّم خبر النّاسخ (ليتَ)، وهي (لي) جوازًا على اسمه (روحه)، وكذلك الأمرُ في البيت الثالث، فقد تقدّم خبر (ليتَ) وهي

(لي) جوازًا على اسمه (وثباتِ)، وعلّة جوازهما وقوعوهما جارين ومجرورين.وقولهُ في قصيدة (القمرُ العاشقُ(المهندس، ص137):

أغارُ عَليكِ مِن سَابٍ كأنَّ لِضَوئهِ لَحْنًا

الشـاهد فيه: الشـطر الثاني، إذ تقدمّ خبر الناسـخ كأنّ (لضـوئه) جوازًا على اسـمه (لحنًا)، وعلّة الجواز هو مجيء الخبر جارًا ومجرورًا.

ثانيًا: الحذف (حذف الاسم)

1-حذف اسـم (أنّ وكأنّ)، ورد أسـلوب الحذف فيه بعدّة طرق، منها: حذف الاسـم عن طريق تخفيف بعض الحروف المشـبهة بالفعل،

ومن ذلك تخفيف (أنّ وكأنّ)، وإنّ المراد من تخفيفهما هو تسـكين نونهما، واختلف النحاة في عمل (أنّ) لمخففة، فأهملها الكوفيون(أبو حيّان، 1998، 257/3)، وأعملها البصـريون على أن يكون اسـمها مضـمرًا (المبرد، 361/1994،2، ابن عقيل، 383/1980،1-384، أبو حيان، 1998، 257/3)، واشترط ابن الحاجب أن يكون ضمير الشأن، ويشذ عملها في ظاهر، أو مضمرٍ لا يُراد به ضمير الشأن، وعلّة الإعمال عنده لسببين (ابن الحاجب، 1997، 973/3):

الأوّل: إعمال إنْ المخففة المكسـورة الهمزة من غير شـذوذٍ، وعلى هذا إعمال المفتوحة أولى؛ لأنّها أقوى من المكسـورة في شـبهها بالفعل؛ لأنّ المكسورة ليس فيها معنى مخصوص غير التأكيد أمّا المفتوحة فإنّ لها معنى مخصوص بالأفعال.

الثاني: إنّها تدخل على الأفعال التي تقتضـي اسـمين (النواسـخ الفعلية)، مع مراعاة ذلك في إنّ المكسـورة على المذهب الصحيح، ولولا تقدير الإعمال في الضمير لخرجت عن القياس فيُقال: علمْتُ أنْ قد قامَ زيدٌ، ولا يُقال: إنْ قامَ زيد.

ومن ذلك قول الشّاعر في قصيدة (المدينة الباسلة) (المهندس،2012، ص258):

وقسَا عليكِ المُرْجِفون وحَدَّثوا أنْ لَيْسَ تَمْضِي لَيْلَةٌ ونَهَارُ

الشاهدُ فيه الشطر الثاني، إذ جاءت (أنْ) مخففة من الثقيلة المفتوحة الهمزة، فعلى رأي البصريين عاملة فنصبت ضمير الشأن المحذوف، ورفعت الخبر وهي جملة (ليس تمْضـي لَيْلَةٌ) أي: أنْهُ ليس تمضـي ليلةٌ. ولم تباشـر أنْ الفعل (تمضـي) الذي هو في الأصـل خبرها؛ لأنّ فعلها متصـرف لم يفد الدعاء؛ لذلك وجب الفصـل، وجاء الفصـل هنا بالنفي (ليس)، فقد ذهب النحاة إلى أنّه إذا وُلِي (أنْ) المخففة فعل متصـرف لم تفد الدعاء يجب أن يفصـل بينها بأحد الفواصـل (قد، سـين، سـوف، لم، لا، ليس، لو). (ابن السـراج، 239/1996،1-240، ابن الناظم، 2000،ص131، ابن عقيل، 1980، 387/1-388)

وممّا جاء مخففًا في الديوان هو (كأنّ) ومن ذلك قول الشّاعر في قصيدة (قُبَلَة)(المهندس، 2012، ص38):

فَالْتَقَيْنَا وافْتَرِقْنَا وكَأنْ لَمْ نَتَلَاقَا

الشـاهدُ فيه الشـطر الثاني، إذ خُففت (كأنَّ)، وهي عاملة فنوي اسـمها بضـمير شـأن محذوف وخبرها جملة (لم نتلاقا)، ووقع خبرها جملة فعلية، فلا بدُ من تصـدّرها بـــ (قد) أو (لم) (ابن عقيل، 1980، 390/1، الأزهري، 2000، 335/1)، وصُـدّرت هنا بـــ (لم) وجزمت الفعل بعدهُ والألف هنا للإطلاق.

والمواضع التي خففت فيها (كأنّ) جاء خبرها جملة فعلية مصدرة بـــ(لم) فحسب دون قد، كما لم يلِ المخفف جملةً اسمية، ومن ذلك أيضًا قوله في قصيدة (الله والشاعر) (المهندس، 2012، ص69)

قَدْ انقَضَى الأمرُكأنْ لمْ يَقَعْ

وقوله في قصيدة (نارٌ ونار) (المهندس، 2012، ص305):

وأُنسيتُ حتَّى كَأنْ لَمْ يكُنْ على الأَمْسِ مَا كانَ أو مَرَّ بِي!

2-حذف الخبر

أوّلًا: حذف خبر أنّ، ومن ذلك قوله في قصيدة (خمرة نهر الرّين) (المهندس،2012، ص190)

سَكِرَ العُشّاقُ إلا أنّنَا... فاسْقِنَا مِن خَمْرةِ الرّيقِ اسْقِنَا

الشاهد فيه قوله: (أنّنا)، إذ وضع الشّاعر بعد (أنّ) واسمها فراغًا(...)، وتكمن قيمة الفراغ في كونه يجعلنا نؤول محذوفًا استغنى عن

ذكره، وترك الأمر للمتلقي، وتقدير المحذوف هي الجملة الفعلية (لم نسكرْ)، بدليل أنّ الشّاعر استعمل فعل الأمر (اسقنا) مرتين، وهذا خير دليل على تقدير نفي السُّكْر.

ثانيًا: حذف خبر (ليتَ)، التزمت العرب حذف خبر (ليتَ) في قولهم (ليتَ شعري) إذا تبعها استفهام، وهي عبارة كثيرة الاستعمال، تأتي

بمعنى ليتني أشعرُ، وقد سدّ الاستفهام مسد خبر (ليتَ)، وهو متصل بـ(شعري) (ناظر الجيش، 1428، 312/3) وقد ورد في قول الشّاعر في قصيدة (البُحيرة) (المهندس، 2012، ص125)

ليتَ شِعْرِي أهَكَذَا نَحنُ نَمْضِي في عُبابٍ إلى شَوَاطِئَ غُمْضِ

وقصيدة (القُطبُ) (المهندس، 2012، ص86):

ليتِ شِعْرِي أيَسْتَحِيلُ صَدَىً في لجّه أم يَقرُّفي الأَصْدَافِ

الشاهد فيه قوله: (ليتَ شعري)، إذ حُذف الخبر وجوبًا؛ لوقوع الاستفهام بعده، وهي (الهمزة).

ثالثًا: حذف اسم وخبر لعلّ، وممّا ورد من ذلك قوله في قصيدة (زهراتي) (المهندس، 2012، ص241)

تعَلَّلي مِثْلِي، وقولي: لَعَلْ! أمْ أنتِ لا تَدْرينَ سِرَّ الغَرَامْ؟

الشاهد فيه قوله:(لعلْ)، إذ حُذِف اسمها مع خبرها، تقديرهُ (أمرًا حدثَ)، فالشّاعر يخاطب الزهرات، ويقول لها كوني مثلي وقولي: لعلْ أمرًا حدث فأبطأ القادم، إذن فكلاهما ينتظر، ودليل ذلك قوله في البيتين التي تسبقها (المهندس،2012، ص241):

أقولُ: هَلْ أبْطَأَ في خطوه أمْ هلْ تُرى أَخْطَأَ مِيْعَادَه ؟

أمْ ضلّلتهُ وهو في لَهْوِهِ أرْجاءُ حيٍّ قَبْلُ ما ارتَادَهُ؟

ولجأ الشّاعر إلى الحذف للحفاظ على الوزن الشعري للبيت، ولو أتى بمعمولها، لاختل الوزن.

ثالثًا: اتصال إنّ وأخواتها بـ (ما الزائدة)، ومن ذلك قول الشّاعر في قصيدة (مهرجانُ الزِّفاف) (المهندس، 2012، ص170):

كَمْ وقفةٍ لَكَ في الصلاةِ كأنَّمَا عُمَرٌتَحُفُّ به القلوبُ وتَخْفُقُ

طُهْرٌعَصَمْتَ به الشّبابَ وإنَّمَا شِيَمُ الملوكِ به أحقُّ وأخلقُ

الشاهد فيه: اتصال ما الزائدة بـــ(إنّ) و(كأنّ) وجاء الاسم بعدهما مرفوعين، وهما (عمرٌ) و(شيمُ الملوك)، وقد صرف الشّاعر لفظ (عُمر) مع كونه ممنوعًا من الصرف للعلمية والعدل، والمقصود به الخليفة عُمَر إذ شبه الشّاعر ممدوحه بالخليفة عمر مبالغةً، وللنحويين في اتصال (ما) بهذه الأحرف، ثلاثة أقوال ذكره ابن هشام: (1985، ص404-406)

الأوّل: إذا اتصلتْ (ما) الزائدة بإنّ وأخَواتِها كفتها عن عَملِ النّصبِ والرفع،إلّا ليتَ يجوز فيها الإعمالُ والإهمالُ، وهو رأي أكثر النحويين.

الثاني: إنّ (مَا) مَعَ هَذِه الْحُرُوف اسْم مُبْهَم بِمَنْزِلَة ضمير الشَّأْن فِي التّفخيم والإبهام، وَأَن الْجُمْلَة بعده مفسرة لَهُ ومخبر بهَا عَنهُ، وهو قول ابن درستويه، وبعض الكوفيين. وردّهُ ابن هشام بأنّه لا تصلح للابتداء بهَا وَلَا لدُخُول نَاسخ غير إِن وَأَخَوَاتهَا.

الثالث: إنّ (ما) المتصلّة بـ(إنّ) وأخواتها نافية، وهي العلة في إفادتها الحصر، وهو قول أبي علي الفارسي(السيوطي، 1998، 521/1)،

وبعض البيانيين والأصوليين، وردهُ أبو حيّان (1998، 285/3، السيوطي، 1998، 521/1) لتناقض الحرفين؛ لأنّ (إنّ) للإثبات فكيف يجتمع اثبات مع نفي.

إذن نجد أنّ (ما) هنا زائدة كفت الحروف المشبهة عن عمل النصب والرفع مع بقاء دلالتهما، ففي البيت الأوّل يكون (عمرٌ) مبتدأ، والجملة الفعلية (تحفُّ) خبرها، وأمّا البيت الثاني (شيمُ) مبتدأ، خبرهُ (أحقُّ).

2- **لا النّافية للجنس**، ذهب سيبويه إلى أنّ "لا" تعمل عمل "إنَّ" عند دخولها على الجملة الاسمية، ويراد بها نفي الشمول عن الجنس

كله، وعندئذٍ يترك التنوين لعلة البناء، يقول: "و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها،

وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنّها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر" (1988، 274/2).

وذكر الزُّبيدي (ت802ه) الخلاف في "لا" النافية للجنس بين البصريين والكوفيين، فيقول: "عند البصريين مضارعة لـ"إنّ" فنصبوا بها لمضارعتها لها، وإنّما لم تعمل في غير النكرة؛ لأنها جواب نكرة، وفيها معنى (مِنْ) فبنيت مع النكرة، فصُيِّرت شيئًا واحدًا. وقال الكوفيون: إنها ليست مضارعة لها. قالوا: وسبيل النكرة أن تتقدمها أخبارها، فيقال: عندك رجل، فلما دخلت "لا" وتأخر الخبر، نصبوا وبَنَوا الاسم معها، ولم يُنَوّنوه؛ لأنه نَصْبٌ ناقص" (1987، ص160)وذهب إلى أنّ الأصح والأشهر هو مذهب البصريين(1987، ص160).

والظاهر لدينا إنّ (لا) حُملت على (إنّ)؛"لأنها نقيضة إنَّ؛ لأن "لا" للنفي، و"إنَّ" للإثبات، وهم يحملون الشيء على ضده،كما يحملوه على نظيره، إلا أنّ "لا" لما كانت فرعًا على "إنّ" في العمل، و"إنَّ" تنصب مع التنوين نَصَبَتْ "لا" من غير تنوين؛ لينحطَّ الفرع عن درجة

الأصل؛ لأن الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول" (الأنباري،2003، 303/1).

وردت (لا) النّافية للجنس في ديوان الشّاعر، ومن ذلك قوله في قصيدة (لقاء ودعاء) (المهندس، 2012، ص393)

وماذا يُفْيْدُ الرأْيُ لا سيفَ عِنْدهُ وماذا يُصيبُ القولُ يَومَ طعَانِ

الشاهدُ فيه: (لا سيفَ عنده)،إذ جاء اسم (لا) (سيفَ) مفردًا نكرة مبنية على الفتح، وخبره محذوف يتعلق به الظرف (عندهُ)، فالنفي هنا نفي قاطع ليس فيه احتمالية، فالشّاعر هنا أراد بالسيف القوة.

ويُكثر حذف الخبر عند الحجازيين، ولم ينطق به عند التميميين، فإذا عُلـم، كثُـر الحذف، فإن لم يُعلم، نحو: (لا أحدَ أغيرُ من الله) (البخاري،1422 هـ، 59/6) لم يحذف، وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع "إلا" نـحو: لا إله إلّا الله (السليلي، 1986، 381/1)، وورد ذلك عند الشّاعر في قوله في قصيدة (لقاء ودعاء) (المهندس، 2012، ص391):

ولا عَهْدَ إلَّا لِلْعرُوبةِ والعُلا لِقَلْبَيْنِ في كفَّيْن يَعْتَنِقَانِ

إذ حُذف خبرهُ تقديرهُ (موجودٌ)، أي: لا عهد موجودٌ إلّا للعروبة.و قوله في قصيدة (في عالم الذكرى): (المهندس، 2012، ص413):

مُقَيَّدٌ بِعَرِيقٍ من خَلَائِقهِ لا خَوْفَ بَطْشٍ ولا زُلْفَى لسلطانِ

الشـاهد فيه: (لاخوفَ بطشٍ) و(ولا زلفى لسـلطان)، إذ تكررت (لا) النافية للجنس، ففي الجملة الأولى جاءت مضـافة،وهذه الإضافة أفادت التخصيص وليس التعريف؛ لأنّ نكرةً أُضيفت إلى نكرةٍ، وإذا أضيفت تكون معربة، فهي اسم منصوب وعلامة النصب الفتحة وخبره محذوف، وأمّا لا في الجملة الثانية، فقد سُـبقت بحرف العطف، وقد جاء المعطوف عليه منصـوبًا، وللنحاة في الاسـم المعطوف ثلاثة أوجه (ابن عقيل، 1980، 12/2-13):

أوّلاً: مبنية على الفتح لتركبه مع (لا) الثانية العاملة عمل (إنّ).الثاني: منصـوبة عطفًا على اسـم(لا) الأوّلى، ولا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف. الثالث: مرفوعة إمّا عطفًا على محل لا واسـمها (لاخوفَ بطشٍ)،لأنّها في موضع رفعٍ بالابتداء عند سيبويه، وإمّا أن تكون (لا) عاملة عمل ليس، أو على الابتداء وليس لـ (لا) عملٌ فيه.

والظاهر أنّ النحاة أجاوزا الحالات جميعها دون تقييد، ويذهب فاضـل صـالح السـامرائي إلى أنّ الأمر ليس كذلك، فهو مقيد بالمعنى، ولكل معنى تعبيرٌ خاصٌّ، فإنْ أراد نفي الجنس أتى به منصـوبًا، ولا يجوز العدول عنهُ، وإنْ أراد نفي الواحد أتى به مرفوعاً ولا يجوز العدول عنهُ (السامرائي، 2000، 372/1)، وهو الرّاجح لدينا

وجاءت (لا) عاملة في الأبيات لتحقق شـروطها: مجيء اسـمها نكرة، ولم يُفْصَـل بينها وبين اسـمها بفاصـل، ونافية للجنس نصًـا لا على سبيل الاحتمال في جميعها (المرادي، 1992، ص 291 – 292، ابن هشام، 3/2)، وقد أوّلت تأويلات عديدة، لأنّ "النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لانصًا بل هو الظاهر" (السامرائي، 2000، 346/1).

وإذا اختـلّ واحـدٌ من هـذه الشـروط أُلغيـت، وقـد جـاءت ملغـاة في قصـيـدة (ألحـان وأشـعـار في منزل ريتشـارد فـاجنر) (المهندس،ص343):

مَاذَا قدومُها والغيثُ مِدْرَارُلا صَاحِبُ الدّارطَلّاعٌ ولا الدَّار

الشاهد فيه الشطر الثاني، إذ دخلت (لا) على معرفة، وهي (صاحبُ الدارِ)؛ لذلك أُلغيت ولا عمل لها فيما بعدها، فـ (صاحبُ) مبتدأ، و(طلّاعٌ) خبر، وهذا ما ذهب إليه النحاة (الأشـموني، 1998، 330/1) في أنَّ (لا) إذا دخلت على معرفة تُلغى ووجب تكرارها فتكررت هنا، وأوّلوا ما ورد من كلام العرب من دخول (لا) على معرفة، نحو قولهم: (قضـيةٌ ولا أبا حسـنٍ لها).وقد كثُر عند الشّـاعر دخول (لا) على معرفة وإهمالها وتكرار (لا)، وقد خالف النحويين في قوله من مسرحيته الشعرية(المهندس،2012، ص545):

قِصصٍ تُنَمّقُ لا أزيسُ بهنّ تعلمُ أوبتاحُ

وتروحُ تغمزني وأنتَ تجدُّ في قولِ المزاحْ

الشاهد فيه دخول (لا) على معرفة في قوله: (لا أزيسُ بهنّ تعلمُ أوبتاحُ)، إذ دخلت على اسم العلم (أزيسُ) ولم تتكرر.

3- لاتَ، تباينت آراء النحويين فيها، ولهم فيها مذاهب شـتّى، فمنهم من يراها كلمة واحدة، ومنهم من يراها كلمتين، وآخرون يرونها كلمة وبعض كلمة، فقيل: حرف نفي أصـله "لا" ثم زيدت عليها التاء كما زيدت في "ثمت" و"ربت"، هذا مذهب الجمهور، وقيل: مركبةمن "لا" والتاء، وذهب ابن الربيع إلى أنّ أصلها ليِسَ، فقلبت ياؤها ألفا، وأُبدلت سينها تاءً، كراهة أن تلتبس بحرف التمني (ليتَ)(السيوطي، 1998، 1/458-459). وذكر المرادي أنّ هناك منْ يرى أنّ التاء متصلة بالحين الذي بعدها لا بها كابن الطراوة (1992، ص486).

والراجح لدينا، هو مذهب الجمهور، زيدتْ عليها التاء للتفريق بينها وبين "لا" في الاستعمال.

وتُعد من النواسـخ الحرفية العاملة، وذكر سـيبويه أنّ أهل الحجاز يشـبهون (لات) بـــ (ليس)، وذلك مع لفظ الزمان والحين خاصة،، تُضمر فيها مرفوعًا، وتنصب الحين(1988، 1/57)

إذن (لاتَ) تعمل عمل (ليس)، ترفع الاسم وتنصب الخبر، ويكون اسمها وخبرها من ألفاظ (حينَ) سواء ذُكر معمولاها أم حُذف أحدها، وذهب النحاة إلى أنّ الأصح أنّ تحذف أحد معموليها وهو الاسم، ويبقى الخبر، ولا يجوز إظهار اسمها؛ لأنها أوغل في الفرعية؛ فهي فرع على "ما"، و"ما" فرع على "ليس" فأُلزم طريقة واحدة (ابن الأنباري، 1980، 2/312). ومن ذلك قول الشّاعر في قصيدة (الأمير المجاهد) (المهندس، 2012، ص416):

يَتَسَاءَلانِ متى الإيابُ ويَومُهُ يَومُ الرّحِيلِ ولاتَ حينَ مقامِ

الشـاهد فيه قوله: (ولاتَ حين مقامِ) إذ جاءت (لا) عاملة عمل ليس، وقد جاء خبرهُا (حينَ مقامِ)، وحُذِف اسـمها، وتقديره (الحينُ) أي: ولات الحينُ حينَ مقام.

ويذهب برجشـتراسـر إلى أنّ هذا الحرف من ابتداعات العربية إذ اشـتقت من (لا) أدوات أخرى للنفي، ليس له نظير في اللغات السامية (عبد التواب، 1994، ص169).

إذن نجد استعمال الشّاعر لـــ (لاتَ) هنا للدلالة على أنّ يوم الرحيل يعني لا فائدة مرجوة من البقاء، وهذه الدلالة أي: دلالة (لا فائدة مرجوة) قد اسـتوحى الشّـاعر فكرته من التناص القرآني في قوله تعالى: { فَنَادَوْا وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ }(ص: 3) وندرة توظيف (لات) بخلاف أدوات النفي الأخرى كـــ(ليس) و(لا)؛ لأنّ هناك فرقاً دلاليًا بينهم كما ذهب إليه أهل البيان (بنت الشاطئ، ص534). فدلالة (لا) في أصله يأتي لنفي الجنس، و(ليس) للنفي نسخًا، وأمّا (لات)، فهي تُعطي معنى البعد والاستحالة، وهي بذلك قريبة من معنى (ليتَ) التي تتعلق بالتمني المسـتحيل، كما أنّها محمولة على (هيهاتَ)، والفرق بينهما أنّها تأتي لمطلق البعد أمّا (لات) للبعد مع الاسـتحالة، وهو ما تضمنه هذا البيت الشعري.

4- ما الحجازية العاملة عمل ليس، اشـترط النحاة في عمل (ما) الحجازية عمل (ليس) ثلاثة شـروط، الأوّل: عدم اقترانها بـــ(إنْ) الزائدة. الثاني: عدم انتقاض النفي بـــ(إلّا). الثالث: عدم تقدّم الخبر على الاسم، فإنْ فقدت أحد هذه الشروط أُلغيت وبَطُل عملها.إذن السـؤال هُنا هل وظّفَ الشّـاعر (ما) الحجازية أو التميمة في ديوانه ؟ والجواب هو اسـتعمال الشّـاعر للهجةتميم في توظيفه لـــ(ما) في مواضع من ديوانه، ومن ذلك قوله في قصيدة (هزيمة الشيطان) (المهندس،2012، ص333):

تقدَّمْ سَلِيلَ النّارِ! ما اَلبابُ مُوصَدٌ! فَمَاذَا تَوَقَّاهُ، وَمَاذَا تُجَانِبُه

وقوله في قصيدة (نارٌ ونار) (المهندس، 2012، ص303):

فَمَاهُنّ بَعْضُ مدادٍ جَرَى ولا هُنّ أُخْتَاهُ بعْضُ الوَرَقْ

إذ جاء مرفوعان بعد (ما) فيُعربان مبتدأً وخبرًا، وهما(البابُ موصٌـد)، و(فما هُنَّ)، والقرينة الاعرابية هي التي ميّزت لنا اللهجة التي

وَظّفها الشّاعر في ديوانه، هي لهجة تميم مع توفر الشروط جميعها؛ لأنّها لو كانت على لهجة حجاز لنصب (موصد)، و(بعض).

وهناك مواضـع أخرى، وظّف فيها الشّـاعر (ما) في ديوانه؛ ولكنّها محل خلاف بين النحويين، ومن ذلك قوله في قصـيدة (شـهيد ميسلون) (المهندس، 2012، ص407):

هبَّ الَكمِيُّ على النَّفيرِ الصَّادِح مَهْلًا! فَدَيتُكَ ما الصّبَاحُ بِوَاضِحِ

الشـاهد فيه قوله: (ماالصـباح بواضـحٍ) إذ دخل حرف الجر (الباء) على (واضـحٍ)، وللنحاة في (ما) قولان:الأوّل: إنّها (ما) الحجازية العـاملة عمل ليس، بدليل دخول حرف الجر (الباء) على خبرها، والباء تدخل على خبر (ما) الحجازية، ولا يمكن أن تدخل على خبر المبتدأ بعد (ما) التميمية، لأنّ الباء لا تُزاد في خبر المبتدأ، فلا يجوز أن يُقال: زيدٌ بقائمٍ، وهو أحد قولي أبي علي الفارسـي، ووافقه الزمخشري(1993، ص112). الثاني: إنّها (ما) التميمية؛ لأنّ الباء تدخل في الاصل على خبر ليس، ولما اشترك مع (ما) التميمية في النفي دخل الخبر الباء كما دخل على ليس،ولا فرق في دخول الباء بين الحجازية والتميمية، وهو مذهب أغلب النحويين(ابن يعيش، 2001، 121/2،السـيوطي،1،464/1998)، وذهب ابن عطية (2002، 167/1)إلى أنّ (الباء) تُزاد في خبر (ما) التميمية شـذوذًا،وردّهُ أبو حيان بأنّ ما ذهب إليه لم يقل به أحد من النحويين(1،90/2000)،وخلاف المفسـرينِ كان في قوله تعالى: {وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ} (البقرة: 74).

بعد عرض هذين الرأيين نرى أنَّ الشّـاعر قد وظّفَ (ما) على لهجة تميم، ويبدو أنُّه اختار القياس، فقد ذهب سـيبويه إلى أنّ (ما) التميمية هو الأقيس؛ لأنّ (ما) ليست من الحروف المختصة، وإنّما تدخل على الاسم والفعل، لذلك القياس أنْ لا تعمل، وجيء بالباء في الخبر لتوكيد النفي (1،57/1988، ابن يعيش، 2001، 268/1)، وممّا يدعم قولنا أنّنا لم نجد شـاهدًا واحدًا في غير الجر قد نصـب به الخبر، وإنّما أتى به مرفوعًا في أبياته جميعها، ولا بُدّ من الإشارة إلى أنّ بعض النحاة يرى أنّ (ما) الحجازية خاصة بالقرآن، وأمّا التّميمية فخاصة بالشـعر، وهذا ما يُرْوَى عن الأصـمعي أنّه قال: ما سـمعته في شيء من أشـعار العرب، يعني نصبَ خبر ما المشبَّهة بـــ لَيْس (ابن يعيش،2001، 268/1).وما ذهب إليه الأصمعي فيه نظر.

الخاتمة

وفي نهاية المطاف توصل البحث إلى جملة من النتائج، وهي:

1- إنّ أنماط التّحويل ماهي ألّا وسـائل التّأويل الذي دعا المحدثون دعاة التّيسـير إلى هجره، وعلى الرغم من ذلك فإنّنا نرى أنّ الشـاعر عاصـرَ أهل التّيسـير، ولم يأخذ بآرائهم، بدليل صـياغة بعض أشـعارهِ على وفق قاعدةٍ موصـوفة بالقُبح، وهذا إنْ دلّ على شيء، فإنّما يدلُّ على أنّه اتّبع منهج القدماء في توظيف القاعدة، وخالفهم في انتقاء الألفاظ، فهو وظّف الكلمات السـلسـة بدلًا من المعقدة، ويبدو أنّه رأى أنّ الجمع بين القديم والحديث في صياغة أبياته هو السبيل الأنجع لإظهار متانة شعرهِ ورصانته.

2- التّحول بالتّقديم والتّأخير من التّحولات التي أكسبتِ اللغة مرونتها فأبدع الشّاعر فيها، معتمدًا على المسوغات النحويّة.

3- كثُرة التّحول بالحذف في الجملة الاسمية المثبتة والمنسوخة،وكثُرة الحذف عنده لعدّة أغراض، منها دلالية، وأخرى سياقية، وأخرى

اضطرارية، كما لجأ الشّاعر إلى أسلوب حذفٍ جديد، وهو ترك فراغاتٍ مكان المحذوف، ووُجِد هذا في الجملة الاسميّة المنسوخة، تاركًا للقارئ تقدير المحذوف حسب فهمه،وهذا بدروه يؤدي إلى تنشيط ذهن القارئ لمعرفة المحذوف،مع الأخذ بنظر الإعتبار أنّ المحذوف عنده ليست من مواطن الحذف الجائزة عند النحاة ولمعرفته يتطلب قراءات عدّة للنص لتأويل المحذوف.

4- إنّ التّحول باللجوء إلى عدم المطابقة من الأساليب الذي لجأ إليها الشّاعر لبيان الجانب الدلالي، متفننًا في أنماطه مراعيًّا اللفظَ تارةً، والمعنى تارةً أخرى.

5- لجوء الشّاعر إلى صياغة بعض التراكيب مع كونه محل خلاف بين النحويين لخدمة الوزن الشعري لديه، معتمدًا في ذلك على نظائر من كلام العرب.

Patterns of Conversion in the Nominal Sentence in the Diwan of Ali Mahmoud Taha - A grammatical study

Kawakb Kareem Gahfoor[1] Kubra Jalil Hussein[2]

[1+2]Department of Arabic Language, College of Education, Garmian University, Kalar, Kurdistan Region, Iraq.

Abstract

This study seeks to reveal the patterns and images that the nominal sentence came to in the Diwan, showing the moral effect caused by the multiplicity of patterns. The method of transcription, and the study dealt with grammatical patterns as the ancient grammarians dealt with them, not as the modern transformationalists, for the ancient grammarians referred to the deep structure not by its term, but by its concept, which is the word (origin) or (analogy).

Keywords: Transformation, Order, Deletion, Increase, Engineer.

المصادر

ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي (1987)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، (ط1)، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الاسلامي.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، (د.ت)، اللمع في العربية، (د.ط)، المحقق: فائز فارس الناشر: دار الكتب الثقافية، الكويت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، (1999)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (د.ط)، الناشر: وزارة الأوقاف.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (د.ت)، الخصائص، ط4، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، (ت 646 ه)، (1982)، الإيضاح في شرح المفصل، (د.ط)، تحقيق: موسى بناي العليلي، ناشر الكتاب: وزارة الأوقاف – العراق.

بن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، (1997)، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ط1، دراسة وتحقيق: جمال عبد العاطي مخير أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة – الرياض.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف (ت 316هـ)، (د.ت)، الأصول في النحو، ط3، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت

ابن سيده،أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت458هـ)،(1996)، المخصص، ط1،تحقيق:خليل إبراهم جفال،الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت.

ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الأشبيلي،(ت669هـ) (1971)، المقرب، ط1، تحقيق: احمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري.

ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ت 669 هـ) أبو الحسن، (1998م)،، شرح جمل الزجاجي، ط1، قدّم له، ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشّعار، إشراف: الدكتور إيميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت –لبنان.

ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الأشبيلي، (2006)، مثل المقرب، ط1،تحقيق: صلاح سعد المليطي، طرابلس، ليبيا، دار الأفاق العربية.

بن عطيّة، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت 542هـ)، (1992)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (ط1) المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، (ت 769هـ)، (1980م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط20، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني،(1980)، المساعد على تسهيل الفوائد، (د.ط)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق.

ابن مالك محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ)، (1990م)، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ط1، المحقق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون الناشر: هجر للطباعة والنشر

ابن مالك، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ)، (د.ت)، ألفية ابن مالك، (د.ط)، دار التّعاون. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري (ت 711هـ)، (1993)، لسان العرب، ط3، الناشر: دار صادر - بيروت.

ابن النّاظم، (2000)، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ط1، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية.

ابن هشام، (1985)، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين،(1985)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط6، د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله الناشر: دار الفكر.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين(1963)، شرح قطر الندى وبل الصدى، ط11،)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (د.ت)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، (د.ط)، المحقق: عبد الغني الدقر الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا.

ابن هشـــام، عبد الله بن يوســـف بن أحمد بن عبد الله ابن يوســـف، أبو محمد، جمال الدين، (د.ت)، أوضـح المســالك إلى ألفية ابن مالك (د.ط)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي الناشر: دار الفكر.

ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي الســرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأســدي الموصــلي، (ت 643هـــ)، (2001 م)، شــرح المفصــل للزمخشري، ط1، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان.

أبو حيّان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، (ت745ه)، (1999)، البحر المحيط في التفسير، (د.ط)، المحقق: صدقي محمد جميل الناشر: دار الفكر - بيروت

أبو حيّان، محمد بن يوسـف بن علي بن يوسـف بن حيان أثير الدين الأندلسـي، (د.ت)، التذييل والتكميل في شـرح كتاب التسـهيل، (د.ط)، تحقيق د.حسـن هنداوي الناشر: دار القلم – دمشق.

أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، (ت732)، (2000)،

الكناش في فني النحو والصرفK دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ، (905ه)، (2000)، شـرح التصـريح على التوضـيح أو التصـريح بمضـمون التوضـيح في النحو، (ط1)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان.

الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، (ت 900ه)، (1998)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ط1)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين (ت577ه)، (1980)، البيان في غريب إعراب القرآن، (د.ط)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السّقا.

الأنباري،عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري،أبو البركات،كمال الدين، (د.ت)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين،ط1،المكتبة العصرية.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين، (1999)، أسرار العربية، (ط1)، دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الأنصاري،أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الخزرجي، (ت215ه)، (1981)، النّوادر، (د.ط)، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد القادر أحمد، دار الشروق.

البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إســماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (1422ه)، صـحيح البخاري، (ط1)، تحقيق: جماعة من العلماء،الطبعة: الســلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر.

البرونسيّ، وليم بن الورد، (1996)، مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤوبة بن العجاج، (د.ط)،

البغدادي، (1996م)، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093ه)، خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، (ط3)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت 471 ه)، (1982م)، المقتصد في شرح الإيضاح، ، (د.ط) تحقيق: كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية ، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد.

حسّان، تمام، (2000)، الأصول، دراسة إبستيمولوجية،للفكر اللغوي عند العرب، النحو – فقه اللغة – البلاغة (د.ط)، عالم الكتب

حماسة، محمد حماسة عبد اللطيف، (1984) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، (د.ط)، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة

حماسة، محمد حماسة عبد اللطيف،، (1990)، من الأنماط التّحويليّة في النحو العربي، (ط1)، الناشر: مكتبة الخانجي.

الرّاجحي، عبده (1979)، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج (د.ط)، دار النهضة، بيروت –لبنان

رشيد، كمال عبد الرحيم، (2008)، الزمن النحوي في اللغة العربية، (د.ط)، دار عالم الثقافة للنشر، عمان – الأردن.

رمضان عبد التواب، (1994م)، التطور النحوي للغة العربية، ط2، مكتبة الخانجي للنشر، القاهرة.

الزّجاجي، أبو القاسـم عبد الرحمن بن إسـحاق البغدادي النهاوندي (ت337ه)، (1983)، مجالس العلماء، ط2، المحقق: عبد السـلام محمد هارون الناشـر: مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرفاعي بالرياض

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت 538هـــ)، (1993م)، المفصل في صنعة الإعراب، ط1، المحقق: الدكتور علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال، بيروت –لبنان.

السّامرائي، فاضل صالح (2000)، معاني النحو، (ط1)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن

السّامرائي، فاضل صالح (2007)، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، (ط2)، دار الفكر.

السّليلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى (ت770ه)، (1986)، شفاء العليل في إيضاح التّسهيل، ط1، دراسة وتحقيق: الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، مكتبة الفيصلية.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، (ت581ه)، (1992)، نتائج الفكر في النَّحو، (ط1)، دار الكتب العلمية - بيروت

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر (ت180هـ)، (1988 م)، الكتاب، الطبعة الثالثة، المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ ه)، (2008)، شرح كتاب سيبويه(ط1)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت911هـ) (1998م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الطبعة الأولى، تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان.

الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد، بن عمر الأزدي، (ت 654)، (1993)، شرح المقدمة الجزولية، ط1، الناشر، مكتبة الرشد، الرياض

الشّوملي، علي موسى، (1985)، شرح ألفية ابن المعطي، (ط1)، تحقيق ودراسة، علي موسى، مكتبة الخريجي، الرياض.

الصّبان، أبو العرفان محمد بن علي (ت1206)، (1997)،حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

الصيمري،(1982)،أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق،التبصرة والتذكرة، (ط1)،تحقيق: الدكتور فتحي أحمد مصطفى عليُّ الدين،دار الفكر،دمشق.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت 616هـ)، (د.ت)، التبيان في إعراب القرآن، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت 616ه)، (1995 م) اللباب في علل البناء والإعراب، ط1، المحقق: د. عبد الإله النبهان الناشر: دار الفكر، دمشق.

الفرزدق، (1987)، ديوان الفرزدق،ط1، شرحه وضبطهُ وقدّمَ لهُ ووضع هوامشهُ وفهارسهُ: أ. علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، (ت 285ه)، (1994م)، المقتضب، ط3، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة

المخزومي، مهدي (1986)، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط1، منشورات المكتبة العصرية، دائرة الرائد العربي، بيروت –لبنان.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (ت 749هـ)، (1992م)، الجنى الداني في حروف المعاني، ط1، المحقق: د فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

لمهندس، علي محمود طه، (2012م) ديوان علي محمود طه،، (د.ط)، مؤسسة الهنداوي للنشر، مصر

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي المصري، (ت778ه)، (2008م)، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، ط1، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية.